

المحور الثاني

العملية السياسية 2021

ا.د. بلقيس محمد جواد⁽¹⁾

ا.د. اسعد كاظم شبيب⁽²⁾

1-2: تمهيد

بعد التغيير السياسي عام 2003، تأسس في العراق نظام سياسي برلماني- اتحادي، وأقر ذلك بموجب الدستور. وأقيمت على هذا النظام عملية سياسية بُنيت على أسس غير سليمة، وتشكلت السلطة السياسية على وفق رغبات الأحزاب والقوى السياسية التي تصدت للحكم بعد عام 2003. تضمنت العملية السياسية المشروع السياسي الذي صاغته القوى السياسية الحاكمة، بما يتلاءم مع أجندتها سعياً لتحقيق أهدافها. ومما لا شك فيه، أن هنالك العديد من الإشكاليات التي اعترت هذا النظام السياسي بكل مفاصله منذ انبثاقه بعد الغزو الأمريكي وحتى الآن. ويبدو أن هنالك الكثير من هذه الإشكاليات لا تزال قائمة على الرغم من انقضاء كل هذه السنوات. لا سيما على الصعيد السياسي والأمني.

من الشروط التي يجب توافرها لإنجاح التجربة السياسية الديمقراطية هو الانسجام والتفاعل بين الأحزاب القوى السياسية الحاكمة مع بعضها؛ أي العمل على وفق مبادئ الديمقراطية، والتمتع بروح الانفتاح على شرائح المجتمع ومكوناته كافة، وأن تكون هذه الأحزاب والقوى متيقظة لمطالب شعبها ومدركة لأهمية دورها ومسؤوليتها بإزائهم. فنجاح أي نظام ديمقراطي يقتضي تحقق الشروط أعلاه. وتأسيساً على ذلك، يمكن أن نطرح الأسئلة الآتية: هل التزمت الأحزاب القوى السياسية التي تصدت للعمل السياسي بهذه الشروط؟ وهل حققت مشروعاً سياسياً ناجحاً قرابة عقدين من إرساء التجربة الديمقراطية؟ وما هو الأساس الذي بُني عليه العمل النيابي في العراق، هل الانسجام والتفاعل أم التناقض والاختلاف؟ ولماذا أُجريت الانتخابات المبكرة؟ وما الهدف المراد تحقيقه من ذلك؟ ما العلاقة بين نتائج الانتخابات المبكرة في تشرين الأول (أكتوبر) 2021، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء، ولماذا؟ ما سر الانشقاقات والصراعات التي شهدتها، تشهدها، الأحزاب والقوى السياسية في العراق لاسيما التقليدية منها؟ هل هو صراع من أجل التجديد أم من أجل المصالح والنفوذ؟ كيف ستلقي ملفات عام 2021، على الصعد كافة، بظلالها على العام الجديد: 2022؟، وهل تشكل المتغيرات السياسية، لا سيما نتائج

(1) اكااديمية عراقية مقيمة في الولايات المتحدة الامريكية.

(2) كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة.

الانتخابات، انفراجاً نسبياً يساعد في معالجة الواقع السياسي والملفات الضاغطة كالأمن، والخدمات، ومكافحة الفساد، والتنمية وما إلى ذلك، أم هناك سيناريوهات خطيرة كالتهديد بالعنف، وتهديد السلم الأهلي؟ هذا ما سنحاول الخوض به في هذا الجزء من التقرير. وذلك من خلال قراءة المشهد السياسي، ومستجدات العملية السياسية في العراق خلال العام 2021.

2-2: أداء مجلس النواب

يُشير أداء مجلس النواب إلى ذلك النشاط الذي يقوم به النائب المنتخب عند ممارسته لوظيفته ودوره الاجتماعي- السياسي بوصفه ممثلاً عنهم. ويفترض أن تتحقق الاهداف المخطط لها من خلال هذا النشاط الوظيفي، ونجاح ذلك يتوقف على درجة الوعي والمعرفة التي يمتلكها الشخص المنتخب بإزاء الدور المناط به. لذا فإنّ السلوك السياسي الذي يقوم به النائب هو انعكاس لذلك الدور، وثمة مجموعة من القيم ينبغي الالتزام بها لكي يتحقق الهدف المرجو، ومن هذه القيم هو أن يعي النائب ما يريده منه الناخب، وان يمتلك القدرة على حلّ مشاكله وسد حاجياته، فضلاً عن الالتزام والانضباط سلوكياً ووظيفياً، كذلك امتلاك مهارة التواصل مع منافسيه، والسيطرة على ذاته حتى يكون أنموذجاً أفضل لتطوير العمل النيابي، ومن ثم تحقيق الصالح العام.

يعاني أداء مجلس النواب، منذ تأسيسه لحد الآن، من مشاكل جمة ويرجع ذلك إلى ضعف الوعي للدور والوظيفة البرلمانية لدى النائب وعدم ادراكه لدوره ووظيفته، وهو ما قاد إلى الاربك ومن ثم حدوث الأزمات. ومن مظاهر ضعف أداء مجلس النواب:

1- التشبث في السلطة

ان فكرة الارتباط بالسلطة والبقاء فيها يعدُّ الهاجس الأكبر لنواب الاحزاب والقوى السياسية في المجلس، وتمظهر ذلك في ظاهرة الخلافات والاختلافات. فمنذ التغيير عام 2003، كان السلوك السياسي للأحزاب السياسية البرلمانية الكبيرة قائماً على مبدأ الفرض والسيطرة على البرلمان، وكذلك التحكم في ادارة الحكومة عبر وزرائها ومستشاريها. وأفضل دليل على ذلك هو الوقت الذي تستغرقه ترشيح شخصيات لإدارة الدولة، إذ يستغرق ذلك شهوراً حتى يتم التوافق بين الأحزاب البرلمانية لتشكيل الحكومة التوافقية. والدليل على ذلك بقي البرلمان بعد انتخابات 2009 بجلسة مفتوحة لمدة عشرة أشهر.

كانت استقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي في 1 كانون الأول (ديسمبر) 2019، تتويجاً لحالات الإخفاق في إدارة الشخوص للنظام ومن ثم تلاشي شرعيتهم ومصداقيتهم. وتكرار الفشل الذي تمثل برفض مجلس النواب منح الثقة لمرشحي رئيس الجمهورية لمنصب رئاسة الوزراء وهما: محمد توفيق علاوي، وعدنان الزرفي. دخل النظام السياسي في أزمة، إذ أصبح بقاء النظام واستمراريته مهددتين بشكل مباشر. إذ تعطل نشاط المؤسسات لعدة أشهر حتى تم التراضي والتوافق بين غالبية أعضاء مجلس النواب، ومن ثم قبول مصطفى الكاظمي رئيساً لمجلس الوزراء. ومن دلائل ذلك أيضاً أن لم تتشكل حكومة الكاظمي إلا بعد عدة أشهر، نظراً لعرقلة مجلس النواب منح الثقة لكامل الكابينة الوزارية الذي أتى بها الكاظمي، ثم ان ترشيح الكاظمي لا يعني القبول التام من قبل جميع أعضاء مجلس النواب، إذ لازال الشك يحوم حوله، لا سيما بعد أن أعلن عن منواجه

الوزاري والذي ركز فيه على اجراءات لم تكن في الحسبان بالنسبة للقوى السياسية داخل مجلس النواب، والتي تهدد بقائهم، ومنها فقرة اجراء الانتخابات المبكرة. كان هدفه من ذلك هو التغيير النوعي للتركيبة الحزبية البرلمانية حتى يتمكن من تحقيق بقية فقرات مناهجه الوزاري الاصلاحى دون معوقات من قبل بعض القوى في مجلس النواب.

لقد رفضت الاحزاب السياسية البرلمانية فكرة الانتخابات المبكرة في تشرين الاول (أكتوبر) 2021، وسعت إلى عرقلة الإجراءات الممهدة لعقدها بكل السبل، عبر وضع العراقيل في طريق اقرار قانون الانتخابات الجديد، وتغيير اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وقانون الاحزاب، خشية خسارتها، فضلاً على تأكيدات المستمرة بأن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات غير جاهزة لإجراء انتخابات مبكرة. ويعود ذلك إلى رغبتها في التثبيت في السلطة والاستمرار في ادارة الحكم. بمعنى ان بعض القوى السياسية تعد حجمها فوق صناديق الاقتراع ونتائج الانتخابات وهو ما يشكل تحدياً لمبادئ الديمقراطية والعمل السياسي القائم على أساس التداول السلمي للسلطة.

2- الدور البرلماني المربك

لم يسع مجلس النواب خلال تجربة دامت تسعة عشر عاماً، إلى العمل على تلافي الاخطاء السابقة أو تغيير استراتيجية اجراءاته، بل استمر في مخالفة آلية نظامه الداخلي ونصوص الدستور في عمله التشريعي والرقابي، ويرجع ذلك إلى هيمنة الأحزاب القوى السياسية الكبيرة على المجلس. وهذا ما رُصد طيلة هذه المدة التي أعقبت التغيير عام 2003.

كان معدل حضور النواب في المجلس منخفضاً جداً في الدورة 2018-2021، قياساً بالدورات السابقة؛ فقد بلغ أكبر عدد للحاضرين (203) نائباً. ومن البديهي ان تكون مخرجات هذا الحضور دون المستوى المطلوب من حيث التشريع أو الرقابة، وتم رصد مجموعة كبيرة من الممارسات البرلمانية المخالفة لوظيفته التشريعية والرقابية⁽¹⁾. وهذا مؤشر على قصور في أداء المجلس النواب وعضائه في وظيفتهم، وتدني الشعور بالمسؤولية إزاء من أوكل لهم من مهمات. فضلاً عن الغياب المستمر لبعض النواب وعدم أدائهم اليمين الدستوري، والمخالفات في عمل اللجان النيابية وتعطيل جلسات مجلس النواب.

بلغ عدد جلسات الدورة البرلمانية الرابعة (149) جلسة من أصل (192) جلسة، وكان من المفترض أن تعقد ثمان جلسات في الشهر الواحد، وفقاً للنظام الداخلي (المادة 22/3) اي إن هناك (43) جلسة لم يعقدها المجلس. وهنا تكون النتيجة هي التصويت على (92) قانون فقط من بين (174) مشروع قانون. وللعلم ان عدد غير قليل من القوانين (174 قانوناً) قُرأت قراءة أولى. ومن ثم انخفض العدد إلى (129) قانون في القراءة الثانية⁽²⁾. وفي هذا الصدد، أوضح النائب «احمد حمة رشيد» هذا الاخفاق لمجلس النواب بقوله: «ان هناك قوانين مهمة لا بد من تشريعها كقانون استرداد الاموال المهربة إلى الخارج، وقانون الشراكة بين القطاع العام

(1) المرصد النيابي العراقي (<http://www.miqpm.com/Madarik/>)

(2) المصدر السابق نفسه.

والخاص وهما من القوانين المهمة التي تعطي زخماً للاقتصاد العراقي في النمو، وبرغم المحاولات العديدة لعقد الجلسات لكنها فشلت بسبب عدم حضور البرلمانيين؛ لأن الخلافات السياسية والصراعات بين أعضاء مجلس النواب كانت أكثر وضوحاً من دورهم البرلماني، وهذا كان سبباً في إيقاف العديد من القوانين وتعطيلها. على مستوى الأداء السياسي، مثلت الأحزاب والكتل السياسية واللجان الممثلة داخل مجلس النواب خيبة أمل كبيرة لأبناء المجتمع؛ إذ لم تقم هذه الكتل بتنفيذ وعودها لجمهورها بشكل خاص والشعب بشكل عام، وعدم انجاز أعمال مهمة كتقديم التعديلات الدستورية المطلوبة والتصويت عليها داخل مجلس النواب التي كانت تمثل مطلباً جماهيرياً أساسياً، قد تسهم في اصلاح العملية السياسية والنظام السياسي. كما أن الكثير من النواب أسهموا في هذا الإخفاق من خلال التدخل في تعليمات وجداول مرسومة، كتلك المتعلقة بالدراسات العليا أو حتى بقرار قانون يسهم في تراجع التعليم وتخلفه مثل قانون أسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية (رقم 20 لسنة 2020)، إذ اثار هذا القانون جدلاً واسعاً في الاوساط الاكاديمية والعلمية بسبب تهديده لعملية تنظيم الشهادات العليا وحملة الألقاب العلمية.

ومن الإشكاليات التي اعترت العمل النيابي تدخل النواب في قضية تولي الدرجات الخاصة، وشمل ذلك كل الوزارات والمؤسسات، حتى التربية والتعليم منها، لصالح شخصيات مقربة من الأحزاب والقوى السياسية. من جانب ثاني اخذ على سبيل المثال للجان النيابية الأخرى التي تتدخل في شؤون وزارات امنية حساسة كالمدفوع والداخلية، وتحرص الكتل السياسية على تمثيل اعضائها في كل اللجان حتى تكون نافذة من خلالها داخل الوزارات، وإن هناك عدداً كبيراً من المخالفات منذ دورات النيابية السابقة، وما تزال مستمرة؛ إذ واصل مجلس النواب عملية توزيع أعضائه على اللجان النيابية من دون محددات واضحة، فنجد أن بعض اللجان فيها (25) نائباً، بينما البعض الآخر لم يكتمل الحد الأدنى من عدد الأعضاء مثل: لجان الشباب والرياضة (5) أعضاء فقط، لجنة الثقافة والإعلام، ولجنة السياحة والآثار (5) أعضاء⁽¹⁾.

وفي السياق نفسه، خالف مجلس النواب عمله بعدم التصويت على حساباته الختامية، فالمادة (143) من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على: «يقوم القسم المالي في المجلس بإعداد الحسابات الختامية للمجلس، ويعرض على هيئة الرئاسة للموافقة عليه وإحالاته إلى لجنة الشؤون المالية، وترفع اللجنة تقريراً بذلك للمجلس للمصادقة عليه»⁽²⁾. ومن الاستنتاجات التي قدمها المرصد النيابي العراقي من خلال تقسيم عدد ساعات عمل البرلمان على الشهور الخاصة بهذا التقرير، وكان المجموع النهائي هو (428.46) ساعة لمجموع الجلسات خلال الدورة الانتخابية الرابعة، أي ما يعادل (2.8) ساعة لكل جلسة من الجلسات، أو ما يعادل (61) يوماً عمل أي بمعدل سبع ساعات عمل يومياً، مشيراً إلى أن المجلس أعلن في جداول أعماله عن (819) فقرة نفذ منها (515) فقرة (62.8%)، فيما رحلت (304) فقرة إلى الدورة النيابية المقبلة، ومارس المجلس خلال الدورة الانتخابية الرابعة سلطته الرقابية من خلال استجواب واحد فقط، وتوجيه خمسة أسئلة، واستضافتين. وكان الاستجواب

(1) اسعد كاظم شبيب، تقييم أداء مجلس النواب العراقي (2018 – 2021) <http://www.annabaa.org/arabic/> (authorsarticles/28797)

(2) المصدر نفسه.

موجها إلى (رئيس هيئة الإعلام والاتصالات) بشأن تضليل هيئة الاتصالات لمجلس الوزراء، فيما يتعلق بتجديد عقود الهاتف النقال، وعدم الالتزام بنود حماية المستهلك. فيما كانت هناك مخالفات قانونية أخرى كعدم أداء أربعة نواب لليمين الدستورية، وهم كل من: نوري كامل المالكي، وحيدر العبادي، وراكان سعيد الجبوري، وأسعد العيداني. وبقي المجلس يعمل بـ(325 نائباً).

3- الرغبات المتصادمة

إن الافتراض يذهب إلى ان المواقف الصحيحة تعطي مخرجات صحيحة. من المعلوم ان هذه النظرية ما هي إلا أداة لتفسير بعض الحقائق عند التجارب في الواقع العملي. وتؤخذ أنموذجاً لقياس السلوك الوظيفي لمجلس النواب. لذا نفترض ان مواقف وسلوكيات اعضاء مجلس النواب كافة، تحقق الصالح والنفع العام وتكون مخرجاتها صحيحة.

لو طبقت هذه النظرية على السلوك السياسي بإزاء قضية خروج القوات الأجنبية: أيهما أصح في مواقفه وسلوكه السياسي بإزاء هذه القضية؟ النواب الذين صوتوا في 5 كانون الثاني (يناير) 2020 على قرار انهاء وجود القوات الاجنبية في العراق، أم النواب الكُرد والسُّنة الذين رفضوا ذلك القرار بغياهم عن التصويت؟ في هذا الصدد، يشير أحد النواب أن سبب غياب النواب السُّنة عن التصويت على خروج القوات الأجنبية هو انه «ما تزال الحاجة لوجود قوات صديقة تساعدهم في مواجهة الارهاب... ثم أن مسار الاحداث توحى بأن اخراج القوات الامريكية يأتي لصالح دول اقليمية، وان اخراج الأمريكان سيجعل الارهاب يتصرف بحرية أكبر مما يسبب زعزعة الوضع الامني الهش...»⁽¹⁾. اما النائب الكردي الأسبق حيدر مسعود فإنه يبرر غياب النواب الكُرد عن جلسة التصويت على قرار اخراج القوات الامريكية بقوله: «هو الرفض الكردي لأن يكون العراق جزء من سياسية صراع المحاور، خصوصا وان العراق بحاجة إلى لُحمة داخلية بين المكونات... ثم ان القوات الامريكية والقوات الدولية لهم الفضل الكبير في تحرير الاراضي العراقية من تنظيم داعش، ثم ان القرار ليس له مظلة وطنية بسبب غياب الكرد والسُّنة...»⁽²⁾.

إن قرار مجلس النواب لا يعني شيئاً وليس ذا أثر قانوني، ولكنه يفصح عن عمق التصادم بين أعضاء الأحزاب والكتل داخل المجلس. وبحسب النائب السابق فائق الشيخ علي فإنَّ هذا التصادم الاول على مستوى النواب، ثم نشاهد تصادم الثاني الذي يمس أحد مبادئ الدولة بعلاقاتها الخارجية، على مستوى النواب ورئيس ادارة المجلس⁽³⁾. وصرح المتحدث شاکر حامد باسم رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، في 20 آب (أغسطس) 2020، قائلاً: «ان امريكا حليف قوي للعراق في جميع النواحي لاسيما انها تقود التحالف الدولي... ويرتبط العراق باتفاقيات بعيدة المدى...»⁽⁴⁾. هذا الشرح الكبير في التوجهات يعدُّ السمة الغالبة على سلوك النواب في مجلس النواب.

(1) تصريح النائب الاسبق ظافر العاني: لماذا رفض السنة والكرد قرار اخراج القوات الامريكية من العراق، Iranwirearabic.com 2020/1/17

(2) تصريح النائب الكردي الأسبق حيدر مسعود. المصدر نفسه.

(3) تصريح النائب السابق فائق الشيخ علي (SKY NEWS عربية 2020/1/16/ YOUTUBE)

(4) تصريح حامد باسم المتحدث عن رئيس مجلس النواب. وكالة الانباء العراقية 2020/8/20 www.ina.iq

4- ضعف الرقابة البرلمانية

إن الرقابة القانونية هي جوهر العملية السياسية، وربما الأكثر أهمية من التصويت على القوانين، هي مراقبة الحكومة عن طريق الأسئلة والاستجابات، وسحب الثقة، وتشكيل لجان، ومناقشة مشروع الموازنة العامة، واجبارها على تبرير تصرفاتها وقراراتها امام الناس، وحيث ان هذه الرقابة تتطلب النشر، فإنها تشكل ضمانة لحقوق الافراد وتكفل حرياتهم ضد تصرفات الحكومة ومؤسساتها.

في 19 كانون الأول (ديسمبر) 2020 قدمت اللجنة البرلمانية لمراقبة وتنفيذ البرنامج الحكومي تقريراً قوّمت فيه النصف الاول من إنجازات حكومة الكاظمي، خلال مائة يوم من عملها، وأشار التقرير إلى انجاز هذه الحكومة كان بنسبة ضعيفة جداً بلغت (17.54%). بناءً على هذا التقييم، هل شخصّ مجلس النواب نقاط الضعف؟ وهل قام باستدعاء واستجواب رئيس الوزراء أو الوزراء فيما بعد؟ أو هل كان لمجلس النواب دور فاعل في الرقابة على الحكومة خلال دورته الرابعة؟ وعند المراجعة يتجلى لنا عدم الجدّة في عمل المراقبة والاستجواب من قبل المجلس، حيث سجل التقرير بان عدد الاستجابات كان استجواباً واحداً مع خمس أسئلة، واستضافتين لرئيس هيئة الاعلام والاتصالات علي الخويلدي.

يصرح بعض النواب ان هناك دعوات بالاستجواب والاستدعاء إلا أنه « هناك تعطيل في استجواب عدة وزراء، ومنهم استجواب وزير المالية علي علاوي فهو ضرورة ملحة، كما تقول النائب اشواق كريم، إلا ان هيئة الرئاسة أخرت وعطلت هذه الاستجابات وبدون مبرر»⁽¹⁾. وتكررت دعوات مجلس النواب إلى وزير المالية بالحضور، إلا أنه لم يحضر، ويبرر بعض النواب بأنه قريب من رئيس الوزراء؟ أما تصريحات البعض الآخر من النواب فإنها تؤكد على وجود ضغوطات سياسية على رئيس مجلس النواب، وعلى النواب أعضاء الكتل تمنع استجواب عدد من الوزراء؛ لأن كل جهة، مثلما يذهب بعض النواب، تخشى استجواب الوزير التابع لها، لكن تبقى المحاصصة والمجاملات هي المتحكمة.

إنّ الخلاف في مواقف وسلوكيات النواب الذين ينتمون إلى احزاب سياسية ذات توجهات متعددة منها الديني والقومي والاثنى، جعل اصطفاهم في منهج واحد في قمة الصعوبة. وكل حزب يرمي المسؤولية على الآخر، وكانت نتيجة ذلك تعطيل الرقابة البرلمانية؛ لأن كل حزب يحمي وزير حزبه من اي مساءلة حتى لا يُساء إلى حزبه ومن ثم العمل على البقاء والاستعداد للانتخابات القادمة. ان الاستنتاج الذي نصل إليه في فشل الاداء البرلماني هو: ضعف وعي النائب لدوره الاجتماعي السياسي البرلماني وضعف التميز بين ما هو تشريعي رقابي وبين وظائف السلطة التنفيذية، وفي حالات كثيرة يتحول النائب إلى ممثل لمصالح جهات حزبية أو مصالح قائمة على أساس القرابة والقبيلة.

3-2: الأداء الحكومي

إن الأداء الحكومي هو ترجمة عملية لمراحل التخطيط كافة، والذي لا يعد هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق غايته وهي النتائج⁽²⁾. معنى ذلك ان الاداء الحكومي هو اداء الوزارات كافة، ويكون على شكل منظومة

(1) النائب اشواق كريم Rudaw 11/ 8 /2021, www.rudawanabia.

(2) الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية. دولة الامارات المتحدة. 11/ 10/ 202 Fahr.gov.ae

حكومية متفاعلة مع عناصر بيئتها المحلية والعالمية. وتضم اداء الوزراء لمهامهم السياسية، واداء الجهاز الفني - المهني في الوزارة ابتداء من وكيل الوزارة إلى أصغر موظف فيها. أما رئيس الوزراء فإنه يضع الاطر العامة للسياسة ويشرف على تنفيذها، وهو المسؤول الاول ويُحاسب امام البرلمان على مخرجات سياساته العامة. عندما كُلف رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ادارة الحكومة المؤقتة، قام بطرح مشروعه الاصلاحى. السؤال الذي يُطرح هنا: كم نُفذ من فقرات هذا المشروع؟ وكيف كان، إجمالاً، أداء الحكومة لهذا المشروع؟ الجواب أن المشروع كان عبارة عن خارطة طريق يهتدي بها لإصلاح الاقتصاد العراقي بالدرجة الاولى، الذي يئن من الخراب والفساد المالي- السياسي. إلا أن هذا المشروع واجه عراقيل كثيرة يصعب تنفيذ مشروعه بوجودها، منها:

- مشكلة الشرعية: لا يمتلك الشرعية الدستورية، لأن مجيئه مخالف للدستور لا سيما المادة (76) التي نصت على ان يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء.
- غياب السند الحزبي: لا يمتلك الكاظمي قاعدة حزبية سياسية يستند عليها في ادارة الحكم.
- الرفض الشعبى: ان رفض الشارع العراقي، الذي كان يموج بالاحتجاجات الشعبية والذي نتج عنها عشرات القتلى والاف الجرحى، لسياسات الحكومة.
- غياب الأمن: حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي كانت علامة للأوضاع السياسية في العراق بعد التغيير السياسي.
- ضعف الانسجام: إن الاحزاب السياسية البرلمانية الحاكمة تتسم بضعف الانسجام، نظرا لتنوع مصالحها الحزبية، وتوجهاتها السياسية — الحزبية.
- المتحكمون: تتميز الاحزاب السياسية بقدرتها على التحكم بالأوضاع وتجييرها على وفق مصالحها.
- الفساد: ينخر بمؤسسات الدولة الضعيفة حيث هناك مئات الملفات التي تدور حولها شبهات الفساد أو أدينّت فعلا بالفساد وهو ما سبب خللا واضحا في عمل مؤسسات الدولة وتأدية وظائفها الدستورية والوطنية والخدمية.

طرح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مشروعه الإصلاحي في ظل هذه الاجواء. وكان يعول على انجاح الانتخابات، بوصفها بارقة امل في تغيير القوى السياسية المتحكمة في مجلس النواب⁽¹⁾. إلا ان أزمة الفساد، بأشكالها المتنوعة والتي جرّت معها كل الأزمات في البلاد، لازالت مستعصية لأن لابعيها هم من كبار الشخصيات السياسية المتنفذة في الدولة. لقد هُدر من المال العام اكثر من (350) مليار دولار⁽²⁾، ولقد صدرت اوامر القبض والاستقدام من قبل لجنة التحقيقات التابعة إلى لجنة النزاهة بحق أكثر من (55) من وزراء ونواب ومدراء عاميين ووكلاء وزارات ومحافظين، اضافة إلى وجود (20) نائب يرفض المثول امام قضاة التحقيق في هيئة النزاهة، لذا اضطرت لجنة السلطات القضائية إلى مطالبة رئاسة مجلس النواب رفع الحصانة عنهم، إلا ان

(1) عبد الحسين الهنداوي، مستشار رئيس الوزراء 2021/ 10/ 9 Independent.com

(2) تصريح الرئيس برهم صالح، 2021/3/28. www.algazeera.net News

الرئاسة لم تستجب. والغريب في الامر ان عشرة نواب من هؤلاء المطلوبين رشحوا للانتخابات المبكرة، حتى يتمتعوا بالحصانة النيابية⁽¹⁾. ولصعوبة هذه الازمة، تسعى الدولة استنفاذ كل السبل للقضاء على هذه الظاهرة، ولمساعدة العراق في استرداد أمواله المنهوبة، لقد دعا رئيس الجمهورية تشكيل لجنة دولية لمكافحة الفساد على غرار التحالف الدولي لمحاربة الارهاب. وايضا دعت وزارة العدل مع هيئة النزاهة إلى عقد مؤتمر عربي في بغداد لاسترداد الاموال المهربة. وكذلك وقع العراق مذكرات تفاهم مع الكثير من الدول لمكافحة الفساد.

لقد توجت هذه الجهود بإرجاع النزر اليسير جداً من الاموال المهربة، ولازال اكثر من (12.850) ملف متراكم في هيئة النزاهة⁽²⁾. وصرحت السيدة النائب ندى جودت «ان الحكومة تعرف الجهات المتورطة بالفساد وتعرف من سرق هذه الاموال، وأنها ليس من السهولة بمكان استعادتها، نظرا لنظام السرية المتبع في البنوك العالمية. وان الدولة العراقية لم تفلح في استعادة الاموال المهربة من زمن النظام السابق»، ولقد أيدَ رئيس الوزراء بصعوبة حل أزمة الفساد حين قال: «هناك من يدافع عن الحيتان»⁽³⁾.

إن أزمة الفساد هي سبب ونتيجة لأزمات أخرى في آن واحد اهمها أزمة عدم الاستقرار الداخلي. فضلاً عن ان الطبقة السياسية تستغل امكانيات الدولة لصالحها الخاص، مما يُثير غضب المواطنين وسخطهم؛ لأنه استغلال لمواردهم الشرعية وهم الاحق بها. مما يخلق صراعات ومجابهات بين الطرفين. وكلما زادت المواجهات زادت الفوضى، وهذا ما ينعش الفاسدين لأنهم يعتاشون على استمرار الفوضى وضعف الامن مما يخلق فرص أكبر للفساد ونهب الاموال. لذا ما زال الفساد ينمو ويكبر ولا تستطيع أي قوة إيقافه⁽⁴⁾. لقد توزعت الاختراقات الامنية واخذت منحنيات امتدت افقياً وعمودياً، ما بين عصابات المخدرات، والقتل، ونزاعات عشائرية، وما بين عمليات داعش والاغتيالات لشخصيات وناشطين، فضلاً عن قصف مجمع السفارات حتى وصل الامر إلى محاولة اغتيال رئيس الوزراء. من جانب آخر شجعت الدول المجاورة للتوغل إلى الاراضي العراقية كما هو الحال مع القوات التركية التي توغلت الى عمق (9 كم) شمالي العراق واقامت نقاط عسكرية في محافظة دهوك، والقصف المستمر على مخيم اللاجئين في مخمور، وسنجر دون رادع، بحجة ضرب عناصر حزب العمال الكردستاني المعارض لأنقرة.

3-2: ما قبل الانتخابات

أثارت نتائج الانتخابات المبكرة التي أجريت في تشرين الأول (أكتوبر) 2021 مفاجأة لدى الراي العام بفوز كبير للتيار الصدري، ومن بعده تحالف تقدم ولو بفارق كبير، مفاجأة الاكبر هو حصول المستقلين وحراك تشرين على ما يزيد عن (60) مقعد في مجلس النواب. السؤال الذي يُطرح: كيف استطاع التيار الصدري الحصول على اعلى الاصوات؟ وكيف حصد تحالف تقدم، حديث النشأة، الفوز السريع؟ وكيف اكتسح المستقلون ساحة الانتخابات وحجزوا لهم مقاعد مؤثرة عددياً في مجلس النواب؟ وهل سيحقق شباب تشرين شعاراتهم الثورية؟

(1) محمد الخالدي، رئيس كتلة بيارق الخير، 2021/10/13. NEWS. www.algazeera.net

(2) جمال الاسدي، مفتش عام سابق في وزارة الداخلية 2021/10/13. المصدر نفسه.

(3) تصريح النائب ندى جودت. 2021 / 5 / 3 NEWS www.algazrrra.net

(4) المصدر السابق نفسه.

ثم ما هي ردود أفعال الأحزاب والتحالفات الأخرى بإزاء هذه النتائج؟ لماذا احتجت القوى الخاسرة أو المتراجعة على النتائج ووصلت إلى حد تهديد السلم الأهلي؟ أليست الديمقراطية تقوم على التداول السلمي للسلطة، وتقبل النتائج بغض النظر عما إذا كانت بمستوى الطموح أو التوقعات أم لا، طالما ان الجميع يحتكم إلى صناديق الاقتراع؟ وكم هي نسبة المشاركين في الانتخابات والمقاطعين لها؟ ولماذا؟ وهل كان متوقعا ان تفرز الانتخابات هذه النتائج؟

صوّت مجلس النواب على تكليف مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء، ومنحه الثقة ولكابيته الوزارية في 7 أيار (مايو) 2020. أرسل رئيس الوزراء منهاجه الوزاري، والذي تضمن فقرات جوهرية، ففي المحور الاول والذي عنوانه «الأولويات» تضمن ثمان فقرات، تصدرت فكرة اجراء الانتخابات المبكرة، والتي كانت مشروط بإصلاح قانون الانتخابات، واصلاح المفوضية العليا للانتخابات، لضمان نزاهة الانتخابات وتحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. أن فكرة الانتخابات المبكرة، كما يُشاع، هي من افكار شباب حراك تشرين وتبنوها بوصفها واحدة من شروطهم لإنهاء التظاهرات. إلا أن القاضي «رحيم العكيلي»، اوضح بأن فكرة الانتخابات لم تكن مطلباً من ثوار تشرين، بل «هناك من نجح في وضعها في فم الثورة لأجل امتصاص السخط الشعبي وسحب البساط من الثورة وثوارها»⁽¹⁾. لذا فإنّ رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بعد نجاح الانتخابات بالوسيلة التي كان يفكر بها وتحقيق ما كان يصبو إليه، سيبدأ بتفعيل الفقرات الأخرى والتي تتضمن خطوات إصلاحية مهمة في بنية وهيكّل الحكومة وجلس النواب وهي:

- فرض هيبة الدولة من خلال حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية.
- اعداد مشروع قانون موازنة استثنائي للتعامل مع الازمة الاقتصادية.
- فتح حوار وطني مع حركة الاحتجاج السلمي، والتحقيق والمساءلة بشأن الاحداث العنف التي رافقت الاحتجاجات، ومحاكمة المتورطين بقتل المتظاهرين.
- مكافحة الفساد وحماية ثروات الوطن.
- حماية سيادة العراق وأمنه.
- ترسيخ قيم المواطنة مع احترام التنوع الديني، القومي، العرقي بالعراق.

4-2: الانتخابات وصدمة النتائج

جرت الانتخابات في تشرين الأول (أكتوبر) 2021، بعد ان تم تهيئة مستلزمات نجاحها. وشارك مجلس النواب في الاعداد لها من خلال سن القوانين الداعمة للانتخابات، فضلاً عن الدعم الدولي لإضفاء الشرعية الدولية في المراقبة والاشرف كبعثة الامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي. وكانت نسبة الاقبال والمشاركة متدنية، على الرغم ما أعلنته المفوضية العليا للانتخابات أنها بلغت نسبة (44%). والجدير بالذكر ان هذه النسبة نتيجة مشاركة الافراد

(1) رحيم العكيلي، ندوة المركز العربي عن بعد، تشرين الاول/2021. www.dohainstitute.org

حاملتي البطاقة الانتخابية البايومترية، وليس من لهم حق التصويت والبالغ عددهم 24 مليون ناخب، وهذا ما هو متعارف عليه عالمياً. وعليه فإنَّ النسبة المشاركة اقل بكثير، ونسبة المقاطعين أعلى بكثير، الامر الذي يؤشر زيادة الاحباط من العملية السياسية والانتخابية، وهم نسبة مهمة من الناخبين، وذلك لإيمانهم بعدم الجدوى من هذه الانتخابات، وترسخت لديهم قناعة، من تجربة عمرها تسعة عشر عاما، بأن الاحزاب والشخصيات نفسها التي سوف تتشاطر السلطة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح العامة للمواطنين. وهذا يعدُّ مؤشرا خطيرا على طبقة السياسية الحاكمة وانذارا لها، وهذا ما أكدت عليه المراقبة الدولية للاتحاد الاوروبي للانتخابات (فيولا كرامون). وقد يكون هذا الاحباط أحد الأسباب الرئيسة في تفجر الاحتجاجات في تشرين الأول (أكتوبر) 2019.

الشريحة الأخرى المقاطعة للانتخابات هم **الرافضون**. بعض قوى حراك تشرين رفضوا المشاركة في الانتخابات لسببين، أولهما عدم ثقتهم بنزاهة الانتخابات ونتائجها. وثانيهما الاحتجاج على عدم إيفاء رئيس الوزراء بوعوده في محاسبة قتلة شباب حراك تشرين في ساحات الاحتجاجات، واستمرار الاغتيالات لبعض الناشطين حتى قبل الانتخابات، مثل ايهاب الوزني المرشح لقائمة تمدن. فقد فضلت هذه الشريحة ان تكون في خانة المعارضة في الشارع العراقي لكي يعطيها ذلك مساحة للمناورة وقوة في الضغط. ولقد تضامن معهم الحزب الشيوعي العراقي، الذي رفض المشاركة من خلال مشاطرتهم وتأييدهم لموقف بعض شباب حراك تشرين المقاطعين للانتخابات.

مع ذلك فقد جرت الانتخابات بسلاسة وبعو آمن ومن دون حدوث خروقات أمنية مهمة. وهذا ما أكد عليه المراقبون الدوليون. ويعد ذلك انجازا ايجابيا وداعما لرئيس الوزراء، لا سيما وأن هذه الانتخابات جرت بدون عنف، على نقيض ما توقع المعارضون لها.

وأفضت نتائج الانتخابات إلى صدمة للكتل المتراجعة، وصدمة فوز للبعض الآخر، وصدمة خروج بعض الشخصيات السياسية التقليدية والمخضمة منذ 2003، من المشهد السياسي العراقي. ومن ثم حصل تغيير كمي ونوعي، إلى حد ما، في خارطة الانتخابية على المقياس المتوسط.

حققت الكتلة الصدرية أكبر عدد من المقاعد بالمقارنة مع أقرانها من الكتل وقد حصلت على 73 مقعدا، ويليها تحالف تقدم (37 مقعدا)، وتذيّل ترتيب الكتل القوى المستقلة. أن وراء فوزهم كان خُطى مُعدّة مسبقا اسست لهذا الفوز، وهي: ان التيار الصدري وتحالف التقدم والمستقلون تصرفوا بذكاء في حملاتهم الانتخابية، وإن كان لكل منهم اسلوبه الخاص في إدارة عملياته الانتخابية.

جدول (1-2): نتائج الانتخابات المبكرة 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021

النسبة المئوية	عدد المقاعد	الكيان السياسي
22.2	73	الكتلة الصدرية
11.2	37	تقدم (محمد الحلبوسي)
10.0	33	دولة القانون (نوري المالكي)
9.4	31	الحزب الديمقراطي الكردستاني
5.2	17	تحالف الفتح
5.2	17	الاتحاد الوطني الكردستاني
4.3	14	كتلة عزم (خميس الخنجر)
32.5	107	المستقلون وأحزاب أخرى

أولاً: الكتلة الصدرية

هناك نقاط أساسية ينبغي الإشارة إليها عند قراءة تقدم التيار الصدري على المستويين الشعبي والانتخابي، أهمها:

أ - تمتع السيد مقتدى الصدر بمركز اجتماعي- ديني أضاف له هبة اجتماعية سياسية، فهو ابن المرجع الشهيد «السيد محمد الصدر»، هذا الارث كان داعماً له منذ استشهاد والده واخويه، في استناده إلى قاعدة شعبية واسعة، فانطلق يقود الجماهير روحياً وعملياً وقائداً سياسياً.

ب - اجاد اللعبة السياسية بذكاء منذ أن دخل لممارسة العملية الانتخابية. ان سر نجاحه المستمر قائم على الإدارة المركزية لاتباعه، الذين يقدموا له الولاء والطاعة، وهذه الميزة لم تتوفر لأي حزب أو قيادة سياسية اخرى.

ج - إن فريق عمله الفني، يُجيد التعامل مع لعبة الانتخابات بذكاء عالي. انه يتبع اساليب جديدة وموضوعية مع كل عملية انتخابية، هذا ما لاحظناها سابقاً من فوز إلى آخر. وأسباب ذلك هي:

- فهو فريق ذكي لأنه يجيد التعامل سيكولوجياً مع ذاته (اتباع التيار)، لأنه عارفاً بمزاجهم وذوقهم.
- يتعامل معهم على وفق المنطق الجغرافي، بمعنى أن معظم مؤيدي التيار الصدري يتجمعون تقريباً في مناطق سكنية محددة سواء في بغداد أو المحافظات الاخرى، هذا يُسهل عليهم التكيّف مع أي النظام أو قانون الانتخابي.
- اغلب مؤيديه من نسيج اجتماعي- عشائري- ديني- مذهبي واحد، فالجميع لديهم لغة فكرية متقاربة، وتوجه ثقافي ذو ابعاد مترابطة. لذا نرى أن جميع المرشحين من قبل التيار الصدري ضمن الفئات المذكورة.

وانطلاقاً من ذلك اتبع الفريق الانتخابي للتيار الصدري منهجاً ذا تقنية محكمة، إذ عرف كيف يقسم الرقعة الجغرافية بحسب كثافة جمهوره، ويوزع المرشحين عليها بحيث يفوز مرشحو التيار في الدائرة الواحدة ويسد الطريق على المرشحين الآخرين، حتى انه استخدم نظام الخريطة الالكترونية التي توضح لسكان الدائرة الانتخابية، مكان الانتخاب ومن هو المرشح في منطقتهم.

د - ان السيد مقتدى الصدر، قبل الانتخابات تقريباً بستة أشهر أو أكثر، استخدم سلاحاً سيكولوجياً مثيراً للاستغراب حينما أعلن في تغريداته وخطاباته ومقابلاته، بأنّ رئيس الوزراء القادم يرشحه التيار الصدري، ماذا كان يريد السيد مقتدى الصدر من ذلك؟ وكيف كان واثقاً من الفوز؟ الجواب هو ان السيد الصدر وفريقه اتقنوا اللعبة وعرفوا كيف يديرونها عملياً ونفسياً.

ثانياً: تحالف تقدم

استفاد السيد محمد الحلبوسي من هيبة مركزه السياسي- الاجتماعي رئيساً لمجلس النواب، فخلال رئاسته استطاع ان يعد قاعدة جماهيرية في محافظة الانبار بشكل خاص وفي المحافظات ذات الغالبية السنية بشكل عام. يملك الحلبوسي خبرته سياسية قليلة مقارنة بإقرانه في العمل السياسي، وهو مدرك لذلك، إذ لم تتجاوز هذه الخبرة ثمان سنوات فقط، ولم يكن معروفاً حتى عام 2014 حين انتخب عضواً لمجلس النواب، وبعدها شغل منصب محافظ الأنبار بعد تحريرها من عصابات داعش في المدة 2017-2018. ومن ذلك انطلق لبناء الأساس لوجوده السياسي عبر إعادة أعمار المناطق التي دمرها داعش. وفاز في انتخابات 2018 في عضوية مجلس النواب، ومن ثم انتخب رئيساً للمجلس، ليكمل مسيرته السياسية التي أسس لها.

على المستوى الداخلي العراقي: لقد صب جُل اهتمامه على اعمار الانبار مستفيداً من موارد الدولة وبحكم مركزه الوظيفي — السياسي، ثم استفاد من استتباب الامن فيها بالتعاون مع المحافظ والنواب الأنباريين وايضا شيوخ العشائر المنضمين والمؤيدين له بعد هزيمة تنظيم داعش، فكسب شريحة كبيرة من جماهير الانبار. وقد استغل شعاره السابق «الانبار هويتنا» للانطلاق بصناعة شخصية القائد للمستقبل الموعود، ويمكن أن نذكر أبرز الأسباب التي أدت إلى صعود نجم الحلبوسي:

1 - الذكاء البراغماتي في تعامله السياسي، إذ لم يعرض نفسه إلى التصادم والمواجهة مع الاحزاب الكبيرة في السلطة، لا مع الطبقة السياسية الشيعية ولا الكردية، ولم ينتقد ولم يهاجم ولم يعاكس أحد، استخدم الاسلوب الناعم في أداره مجلس النواب. على النقيض مما كان يحدث مع الشخصيات السياسية السنية وبعض من رؤساء مجلس النواب السابقين.

2- عمَل، ويعمل، السيد الحلبوسي على صناعة نفسه بوصفه الممثل الشرعي والمرجعية السياسية للطائفة السنية في العراق، وسد الفراغ الحاصل في هذا الجانب. إذ لم تستطع الشخصيات السياسية السنية السابقة بلورة هذا النموذج لأنفسهم منذ 2003 وحتى الآن، وعلى ما يبدو أنّ الحلبوسي يسعى إلى توكيد هذا البعد حالياً.

3- ان نشاطه وحركته اللولبية على صعيد العلاقات الخارجية، مع دول العربية لا سيما الخليجية منها، وسفرائه المكوكية عندما كان نائباً، ومحافظاً للأنبار، مكنته من الحصول على رصيد الدعم المادي والمعنوي والاعلامي لحملاته الانتخابية، إذ يُنظر إليه بوصفه قوة شبابية موعودة.

لذا نرى ان اختياره شعار(المطرقة) في حملته الانتخابية الأخيرة فيها رمزية واضحة هو التصميم على التمسك بسلطة القرار البرلماني والفوز به، وهذا أول الغيث.

ثالثاً: القوى الاحتجاجية

أسهمت قوى شعبية عديد في اندلاع احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019 وأبرزها القوى الشبابية التي رفعت شعار التغيير والمطالبة بالبناء الإعمار وتوفير الخدمات وفرص العمل، والقضاء على الفساد المستشري. تركزت الاحتجاجات في العاصمة بغداد ومحافظات الوسط والجنوب. إن قراءة واقع الحركة الاحتجاجية- والتي رافقتها متغيرات أثرت في بنية النظام السياسي في العراق - سيكون من خلال النقاط الآتية:

- ان شعار شباب احتجاجات تشرين كان (الصمت ليس لغتنا). ومهما كانت التسميات التي وصفت أو أطلق على احتجاجات الشباب في تشرين الأول (أكتوبر) (حراك، ثورة، انتفاضة.. الخ) فإنها دلت بشكل جلي على وجود خلل بنيوي في إدارة النظام السياسي بعد 2003. ان قيمة اي حركة (أو ثورة أو انتفاضة) ينبغي أن يصب في صالح البنية الاجتماعية وأن يكون من صلبها وراجع إليها. وهنا تكمن القيمة الحقيقية لهذه الحركات أو الثورات، وإلا لماذا انطلقت؟ أنها انطلقت لتعديل مسار النظام الذي انحرف عن مسيرته السياسية والدستورية والمؤسسية، وتعيده إلى الطريق الذي يفترض أن يسير عليه ويكتسب منه شرعيته.
 - شعور شباب الاحتجاجات بالتباين الطبقي بينهم وبين الطبقة السياسية الحاكمة على المستويات كافة. لقد تشكلت طبقة سياسية ثرية متنفذة ومتحكمة بمؤسسات الدولة بعد 2003، شكلت فارقا طبقياً ليس على أساس قوة انتاجها الاقتصادي، بل على أساس تمتعها بامتيازات السلطة، اي الفساد المالي والإداري.
 - تضامن الشباب مع حكومات التغيير بعد 2003، وناصرهم في بادئ الامر بأمل العيش في جو ديمقراطي يحقق الصالح العام، بعد أن تخلصوا من نظام ديكتاتوري حطم المجتمع بإرهابه وحروبه العبيثية. وانتظروا ثمان سنوات على التغيير، حتى شباط (فبراير) 2011، احتجوا على رداءة الخدمات والاهمال وتراجع الوضع الاقتصادي. كان هذا الانذار الأول للحكومة، والذي يفترض ان يدركوا بعد ثمان سنوات من الأخطاء والتقصير في إدارة الدولة ونظامها السياسي، وكان الأجدر البحث عن الأسباب والعمل على تلافيها ومحاسبة المقصرين، بدل تقاسم الاتهامات والتهديدات.
 - استمرت احتجاجاتهم واتسعت رقعتها الجغرافية وقوتها وبالأخص في جنوب العراق سنة بعد اخرى، ثم رفع سقف المطالب من رداءة الخدمات والمحسوبة والفساد حتى 2019 إلى المطالبة باستقالة الحكومة وإعادة الانتخابات. كانت هذه الاحتجاجات الأقوى والاكثر في المشاركة الواسعة. وعلى أثر ذلك اختير مدير المخابرات العامة السيد مصطفى الكاظمي رئيساً لمجلس الوزراء.
 - فاز شباب تشرين، وهذه خطوة متقدمة، لإثبات ما يؤمنون به من مبادئ وأفكار رفعوها في شعارتهم والتي تُعبر عن مشروعهم السياسي العريض، وأهدافهم الوطنية. وقد تركزت شعارات شباب الاحتجاجات حول (نازل آخذ حقي)، و(أين حقي؟)، و(نريد وطن)، و(ولائي للعراق).
- إن فوز المستقلين والنواب الفائزين بقوائم تمثل حراك تشرين في الانتخابات كانت مثار اعجاب، لأنهم أيضاً اتقنوا اللعبة الانتخابية، لكن بشكل مغاير عن الآخرين فحققوا الفوز. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أبرزها:

- كان غضبهم واحتجاجاتهم وتظاهراتهم هي السلاح الذي استطاعوا به فرض أنفسهم على الساحة السياسية.
 - رفضوا الانضمام والانتماء لأي حزب ورفضوا التعامل والاتصال مع قادة الاحزاب والسلطة السياسية.
 - رفضوا كل الايديولوجيات السياسية وشعاراتها، وتمسكوا فقط بشعار الوطن.
 - قاوموا التهديد والاغراءات.
 - أوصلوا صوتهم إلى على نطاق واسع وحصلوا على التأييد والدعم المعنوي.
 - لم يسلموا من المندسين والمغرضين والذين حاولوا اجهاض احتجاجهم والاساءة إليهم، لكنهم واصلوا وصمدوا، حتى هم قرروا انهاء الاحتجاجات بعد ان وعدهم رئيس الوزراء بتحقيق مطالبهم.
 - كانت فكرة المشاركة في الانتخابات سببا في انقسام شباب تشرين إلى اتجاهات بين مؤيد ومعارض لها، هناك من يرى بأن شباب تشرين لم يتوحدوا، وانقسموا -بحسب السياسي نديم الجابري- على ثلاثة اتجاهات:
 - الاتجاه الاول ألتحق بأحزاب السلطة وأصبح رديفا لها.
 - الاتجاه الثاني عبارة عن مجموعة احزاب متعددة بقدرات ضعيفة.
 - الاتجاه الثالث، انكمش ليعيد ترتيب اوراقه.
 - بينما أكد الكاتب (أحمد سعداوي) وجود ثلاثة تيارات أيضاً داخل حراك تشرين:
 - التيار المحافظ: يمثله حركة امتداد والذي حاز على (9) مقاعد في الانتخابات المبكرة. واتفقوا مع حركة الجيل الجديد وشكلوا تحالف برلماني فيما بينهم.
 - التيار اليساري: برأيه يمثل قطاعا واسعا من شباب تشرين والذين رفضوا الدخول بالانتخابات لإيمانهم بأن الظروف الموضوعية والذاتية غير متاحة ومنهم (حركة البيت الوطني).
 - الاتجاه الثالث: وهم الرافضون جملة وتفصيلاً للظروف الحالية غير المُشجعة لخوض اللعبة السياسية، ويصفهم بالحالمين، اليائسين، الغاضبين، المتطرفين.
- ومما تجدر الاشارة إليه أن هناك حركات أخرى خرجت من رحم حراك تشرين وفازت بالانتخابات مثل (حركة اشراقة كانون) وحصلت على (6) مقاعد وتتمركز، هذه الحركة في محافظة كربلاء ولها حضور برلماني في بعض المحافظات مثل ديالى، ومقربة من أوساط اجتماعية ودينية. ولا ننسى فوز مجموعة من المستقلين بـ(43) مقعد لم يشكلوا كتلة نيابية بعد، لكن من المتوقع، وهذا احتمال وارد، أن يتحالفوا مع بعضهم البعض، وآخر قد يتحالف مع حراك تشرين، والباقي قد تجذبهم الاحزاب التقليدية، وهذا يتوقف على قوة توجهاتهم الشخصية، السياسية، والاجتماعية.

5-2: ردود الافعال

كان رد فعل الاحزاب التي خسرت، أو الاحزاب التي لم تحصل إلا على عدد قليل من المقاعد قياسا على ما حقته في الانتخابات السابقة، أن رفضت القبول بنتائج الانتخابات. وردة الفعل هذه مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الاولى: مرحلة الرفض والانكار

أعلنت نتائج الانتخابات بفوز، كما أسلفنا، التيار الصدري، المستقلون، تقدم، دولة القانون، والحزب الديمقراطي الكردستاني واخيراً قوى حراك تشرين. أما تحالف الفتح الذي يضم (17) كيان سياسي، وهم من الاحزاب الاسلامية الوطنية منهم (9) فقط من فصائل المقاومة التي قاتلت داعش الارهابي، برئاسة السيد هادي العامري. إن قادة تحالف (الفتح) من الشخصيات السياسية التي قادت العملية السياسية منذ 2003، وكان لها دور فاعل في إدارة النظام السياسي. لذا كانت نتائج الانتخابات صادمة لها ولقواعدها الحزبية والشعبية، وهي حصولهم على (17) مقعد فقط. لقد أثار هذا حفيظة قوى التحالف وعدّوها تراجعاً كبيراً وغير متوقع بالنسبة لهم، قياساً على ما حققوه في انتخابات عام 2018 والتي حصلوا فيها على (47) مقعد. لذا رفضوا قبول هذه النتيجة وشككوا بالآليات التي رافقت عملية الانتخابات وتلك التي تلتها.

تحركت كل القوى المعارضة، وشكلت ما عُرف بـ (الإطار التنسيقية) والفتح أحد أعضاء هذا التشكيل، وانتهجت السبل القانونية والأطر الدستورية في اعتراضهم على النتائج، ومن ضمنهم بعض القوى غير الشيعية، على سبيل المثال (تحالف عزم) السني وكذلك الجيل الجديد الكردي والقائمة العراقية الوطنية. وقد طعنوا بهذه النتائج وقدموا أدلتهم إلى القضاء مشككين بصحتها ووجود بعض التزوير فيها، وطالبوا بإعادة إجراء عملية العد والفرز يدوياً لأثبت صحة ادلتهم. وبالفعل، اتخذت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خطوة العد والفرز اليدوي للمحطات الانتخابية المطعون بصحتها، واعلنت النتائج بصحة أرقامها الأولية وتطابقها الكبير مع النتائج الالكترونية.

المرحلة الثانية: الاحتجاجات

لم يرض رد المفوضية، بعد العد والفرز اليدوي، الإطار التنسيقية ولم يقنعهم، إذ نزلت جماهيره إلى الشارع محتجين على النتائج، وقطعوا الطرق في بغداد وبعض المحافظات وخيموا في محيط المنطقة الخضراء، وصدر العديد من البيانات التي تحمل لغة التهديد والوعيد، وتطور الأمر حين حدث التصادم بين قوات الامن المرابطة في محيط المنطقة الخضراء، مع المتظاهرين مما أدى إلى سقوط شهيدين، وعدد من الجرحى غالبيتهم من القوات الأمنية.

صرح السيد هادي العامري بأنه، وتحالفه ليس ضد الفائزين بل ضد سير عمل المفوضية الذي وصفه بالسيء. سؤال يفرض نفسه: لماذا حمل السيد العامري المسؤولية برمتها على المفوضية؟ ثم لماذا يشكك بأن المقصود هو اضعاف قوى المقاومة؟ فيما يتعلق بمسؤولية المفوضية العليا للانتخابات: نعم تتحمل مفوضية الانتخابات جزء من مسؤولية حالة الارتباك التي سادت في الشارع حتى انها مست نزاقتها، للأسباب الآتية:

- ساد انطباع عام بأن المفوضية اكملت كل إجراءاتها الفنية وبأفضل الطرق العلمية واستعدادها لإجراء الانتخابات، ووعده بإعلان النتائج اقل من أربع وعشرين ساعة.
- حالة التردد والارباك التي حدثت أثناء العملية الانتخابية، إذ تعطل عدد غير قليل من المحطات الانتخابية بسبب الخلل الفني الذي أصاب اجهزتها، وأدى إلى أن ابلغ مدراء المحطات الناخبين بالعودة فيما بعد، مما سبب امتناع اعداد كبيرة من الناخبين عن التصويت.

- سبب هذا الازباك بإعادة عملية العد والفرز اليدوي لإثنتي عشرة ألف محطة انتخابية، بسبب العطل الفني الذي أصابها.
- يوضح الخبير (عادل اللامي) المدير العام السابق للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأن المفوضية أخطأت بإدارة عملها، إذ قال: « كان من المفترض على مفوضية الانتخابات ان لا تفتح باب الطعون مباشرة بعد الانتخابات؛ لأن النتائج التي اعلنتها ابتدائية وليست أولية وهي جزء من النتائج... [لذا] كان من المفروض ان تقدم الطعون بعد الاعلان النهائي الاخير للمفوضية للنتائج...»⁽¹⁾.

المرحلة الثالثة: هل يتحمل تحالف الفتح مسؤولية الخسارة؟

يتكون تحالف الفتح من عدد من القوى السياسية التقليدية ومعظمها من الكتل والأحزاب الإسلامية، إذ يضم قوى: منظمة بدر، وحزب الدعوة، والعصائب متمثلة بجناحهم السياسي كتلة صادقون، وتحالف النصر بجناحيه العبادي والحكيم، وحركة حقوق، ومجموعات أخرى، اغلبها ذات أيديولوجية إسلامية وتشكل الاجنحة السياسية لمنظومة حياة الحشد الشعبي.

والسؤال الذي يُطرح هنا: ما مدى تحمل تحالف الفتح مسؤولية خسارة الانتخابات النيابية في تشرين الأول (أكتوبر) 2021؟ الإجابة عن هذا السؤال، استناداً للمعطيات هي نعم، تتحمل قوى تحالف الفتح مسؤولية خسارة أصوات ناخبها للأسباب الآتية:

- يعد عزوف الناخبين عن المشاركة العامل المشترك لجميع من خاضوا الانتخابات لقناعتهم بعدم جدواها. يفترض ان مبدأ العزوف عن المشاركة، يحقق مكاسب كبيرة للكيانات التقليدية، لكن كان من اهم المتقدمين في الانتخابات الاخيرة هم المستقلون، شباب تشرين، وتحالف تقدم، الجديدة على الساحة السياسية. اذن ينبغي البحث عن الاسباب الموضوعية والذاتية لمعرفة لفقدان الاصوات.
- الشعائرية والعمل بعقلية المؤامرة وعدم وضوح الهدف والمشروع في بناء الدولة، كما ان جل قوى الفتح وظفت الجهد جهادي لحسابات سياسية، وهو شكل نقطة رفض من لدى المرجعية الدينية العليا في أكثر من مناسبة، والتي دعت إلى الفصل بين ما هو سياسي وما هو جهادي وهو ما يتفق تماماً مع ما ذهب إليه قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لعام 2015.
- ان الافتقار للتعامل الجاد والقراءة الواعية لقانون الانتخاب الجديد، كان العامل الاساس في ضياع الاصوات؛ لأنه يتطلب اعتماد معايير دقيقة للترشيح، خاصة وان التحالف يحتوي على سبعة عشر كيان سياسي. وهذه نقطة ضعف كبيرة أسهمت في الخسارة.
- تعد الاخطاء الفنية في ادارة العملية الانتخابية سبباً رئيساً في التراجع؛ إذ أن ترشيح أكثر من مرشح من التحالف في دائرة انتخابية واحدة، شتت معظم الاصوات بين مرشحي الفتح. إذا حصل اي مرشح على (10.000) مثلاً يؤدي ذلك إلى اهدار الاصوات؛ لان الحساب ينبغي الحصول والفوز بالمقاعد وليس الاصوات، مثلما حصل لمرشحي الفتح في بغداد وبابل والبصرة وغيرها من المحافظات.

- لقد فاز عدد غير قليل من المستقلين المحسوبين على قوى تحالف الفتح وبدعمهم على حساب مرشحيهم الأساسيين.
- ينبغي دراسة نفسية المجتمع والشخصية الثقافية العراقية ما بعد الاحتجاجات، والأحداث التي رافقتها، ودراسة الشعارات والهتافات التي نادى بها المتظاهرون، هذا يتطلب التمحيص لمعرفة الاسباب والمسببات من أجل أن تصاغ خطط جديدة بعقلية جديدة، وتغيير الخطاب السياسي الذي يجب ان يتلاءم مع التغيير، وأن يخاطب ويحاكي شعارات جيل العقل الالكتروني والتواصل الاجتماعي، وأن تصدّر ادارة التحالف شخصيات جديدة تتصدى وتمارس العمل السياسي بعقلية التغيير. والجدير بالذكر ان هنالك كتل أخرى وقعت في الخطأ نفسه مثل: (تحالف قوى الدولة)؛ إذ حصل على (اربعة مقاعد) فقط. هذه الاسباب تتطلب دراسة عميقة ودقيقة، وربما يقود ذلك لاستكشاف أسباب أكثر.

2-6: نزاهة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان عدد المراقبين الدوليين الذين أشرفوا على الانتخابات هو (1500) مراقب من الأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي، فضلاً عن بعض سفراء الدول ضمن الاتحاد الاوروبي، وجامعة الدول العربية ومن المنظمات العربية والعالمية. ونصف مليون وكيل حزب، و(150 الف) مراقبا محليا⁽¹⁾. لقد لوحظ وجود تقارب مشترك، إلى حد ما، لدى المراقبين الدوليين والمحليين في الآراء إزاء الانتخابات، وكانت آراء هذه الفئات المذكورة آنفاً تتمحور حول الآتي:

- جرت الانتخابات في وضع أممي جيد، ولم تسجل حالات عنف أثناء إجرائها.
- نسبة المشاركة ضئيلة، أقل بكثير مما أعلنته المفوضية العليا للانتخابات⁽²⁾.
- شهدت عملية الاقتراع الالكترونية مشاكل فنية ومنها عمل البطاقات الانتخابية، وصعوبة بمسح بصمات بعض الناخبين وغيرها. خلاف ما كان متوقع بأن هذه الاجهزة ذات دقة عالية⁽³⁾.
- تصاعد نسبة الخروقات في غالبية الدوائر الانتخابية⁽⁴⁾.
- ان عدد من المحطات لم تغلق في الموعد الرسمي، وبلغت (34) محطة انتخابية.

رفع المراقبون الدوليون تقريراً إيجابياً إلى منظمة الأمم المتحدة، وأشاد مجلس الأمن التابع لها بهذا التقرير، ورحب أعضاؤه بالتقارير المحلية التي أفادت بأن الانتخابات سارت بسلاسة وشهدت تحسينات فنية وإجرائية كبيرة مقارنة بالانتخابات السابقة. وأشاد أعضاء مجلس الأمن بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجرائها

(1) skynewsarabia.com

(2) تقرير تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية لمراقبة الانتخابات. نراقب. بغداد 2021/10/11.

NOORAKIB. NET

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) وكالة France International. 2021/10/10. WWW. FRANCE 24.COM.

انتخابات سليمة من الناحية الفنية، وأثنا على الحكومة لتحضيراتها للانتخابات وللمنع العنف في اليوم الذي أُجريت فيه. غير أنهم أبدوا أسفهم، في البيان الصادر حيال التهديدات الأخيرة بالعنف ضد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وموظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وآخرين⁽¹⁾.

رحبت بعثة الاتحاد الأوروبي بإدارة العملية الانتخابية على الرغم من الاقبال القليل عليها. وأعطت انطباعاً جيداً للأسرة الدولية ازاء الانتخابات من قبل بعثة الأمم المتحدة (يونامي). وعبرت العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا وعموم دول الاتحاد الأوروبي، والدول الإقليمية كتركيا وإيران ودول الخليج عن ترحيبها بسلاسة وشفافية الانتخابات. هذه التقارير أضفت الشرعية الدولية على الانتخابات، مما يعني اضافة الشرعية على الوزارة، والرئاسات الثلاث، على الرغم من المشاكل التي حدثت بعد مرحلة اعلان النتائج، والخشية من استمرارها وتأثيرها على المجتمع العراقي.

وقد ذهبت اغلب القوى الداخلية، لا سيما الفائزة بالانتخابات، إلى تأييد إجراءات المفوضية وحياديتها، كما أشاد المجتمع الدولي والأمم المتحدة عدة مرات، وفي مناسبات مختلفة، بأداء المفوضية المستقلة للانتخابات، وسرعة إعلان النتائج والحيادية التامة بين الفرقاء السياسيين مثلما أشرنا في أعلاه، ومن المعروف ان المفوضية تشكلت بعد الحركة الاحتجاجية واستبدل مجلس المفوضين بقضاة انتخبتهم المحكمة الاتحادية العليا، وبموجب قانون جديد هو قانون رقم (31) لسنة 2019. وقد حاولت القوى الخاسرة، لاسيما قوى الإطار التنسيقي، التشكيك بإجراءات يوم الانتخابات والنتائج، إلا أن المحكمة الاتحادية العليا نظرت بعدد من الطعون المقدمة بنتائج الانتخابات، وقامت بردّها لعدم كفاية الأدلة وعدم جود ما يثبت التزوير، مع ان هناك ارباك حصل في الإعلان نتائج الانتخابات الأولية بعد اقفال صناديق الاقتراع وفي ذلك حاولت المفوضية الالتزام بقانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 القاضي بإعلان المفوضية عن النتائج الأولية خلال (24) ساعة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ القوى المتراجعة في الانتخابات لا تريد الاعتراف بهذا التراجع، وتريد أن تحمل المفوضية العليا المستقلة الانتخابات تراجع عدد مقاعدها النيابية. في الوقت الذي يفترض للحزب السياسي في حالة خسارته أو تراجعها أن يراجع أسباب الخسارة والعمل على تغيير السياسات والتعاطي مع الواقع بشكل مختلف.

6-3: محاولة اغتيال رئيس الوزراء السيد الكاظمي: الجدل السياسي

في فجر يوم 7 تموز (يوليو) 2021، هاجمت ثلاث طائرات مسيرة منزل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وهو ما أثار جدل سياسي حول استهداف صاحب اعلى منصب تنفيذي في البلد، ويشكل استهدافه بمثابة استهداف لهيبة الدولة. هذا الأمر اثار ردود فعل كبيرة داخل العراق وخارجه فقد أدان مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ومعظم دول العالم هذا الاستهداف. والسؤال الذي يطرح هنا: لماذا تم هذا الاستهداف؟ وما الهدف منه؟ ومن له مصلحة بذلك؟

(1) بيان مجلس الامن الدولي بخصوص انتخابات تشرين الاول 2021. 2021 /10 /2021 /10 /2021 /10 /2021

وصل الكاظمي إلى رئاسة الوزراء باتفاق اغلب القوى السياسية بعد استقالة السيد عادل عبد المهدي، اي أنه حصل على شرعية إدارة الحكم بصورة مؤقتة لحين إجراء الانتخابات المبكرة وتشكيل حكومة دائمة. بعد إجراء الانتخابات، طالت النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات الكتل والأحزاب والشخصيات التقليدية التي تصدّت للعملية السياسية منذ 2003 وهي:

● **المجموعة الاولى:** كتل سياسية تقليدية لم تفز بأي مقعد مثل: الكتلة التي يقودها الدكتور إياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق.

● **المجموعة الثانية:** كتل لم تحصل إلا على عدد قليل من المقاعد مثل: تحالف قوى الدولة الذي يضم كل من رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي المتحالفة مع كتلة السيد عمار الحكيم، حصل على (أربع) مقاعد فقط.

● **المجموعة الثالثة:** كتل فقدت الكثير من مقاعدها الانتخابية ولم تحصل إلا على ثلث ما كانت تملكه من المقاعد في الدورة السابقة، مثل: تحالف الفتح الذي حصل على (17) مقعد.

إن الرأي السائد هو وجود ترابط مباشر بين نتائج الانتخابات وتدمير الشارع العراقي وبين محاولة الاغتيال التي استهدفت منزل رئيس الوزراء. هذه العلاقة بُنيت على اساس من مجموعة الاتهامات وجهت إلى رئيس الوزراء مباشرة مثل بعض الشخصيات المحسوبة على قوى الإطار التنسيقي.

الإطار التنسيقي هو الآخر أوضح موقفه، بان نتائج الانتخابات تُعزّض السلم الاهلي للخطر بتصريحه «ان المضي بهذه النتائج يهدد السلم الأهلي»⁽¹⁾. وكذلك صرح أحد أعضاء تيار الحكمة الوطني، أحد الاحزاب المنضوية مع الإطار التنسيقي، صرح «ان قوى الإطار التنسيقي انتهج السُّبل القانونية والاجراءات الدستورية في الاعتراض

(1) هناك مواقف عديدة من قبل القوى الراضة لنتائج الانتخابات، فقد غرد (ابو علي العسكري) - الشخصية المحسوبة على قوى الإطار التنسيقي، بتاريخ 22 تشرين الأول (أكتوبر) 2021: «بحت الأصوات وهي تنادي بإرجاع الحقوق الى أهلها، وحذرنا مرارا وتكرارا من خطورة مصادرة حق الاغلبية واسير وراء ارادة الاغلبية الخارجية... فإن أيام عصيبة ستمر على العراق ويكون الجميع خاسر». وفي تغريده اخرى قال موضحاً: «ان الانتخابات مزورة هي أكبر عملية احتيال، نحن نُؤيد وندعم حق التظاهر السلمي). وفي تغريده اخرى له وجه كلامه فيها الى رئيس الوزراء قائلاً: «... نتربص لكم». وفي السياق نفسه كتب (ابو الاء الولائي) تغريدة (بعدد الرصاصات القذرة التي أمرت بأطلاقها على اجساد الشرفاء.... عليك ان تنسى أمرين الاول تكرار مهزلة تجديد رئاستك والثاني لن تُعاد حتى الى منصبك السابق). اما الشيخ «قيس الخزعلي» صرح، قبل محاولة الاغتيال بيوم «أيها الكاظمي...دم الشهداء محاكمتك...دم الشهداء في رقبته». واتهم «أبو علي الولائي» رئيس الوزراء بأنه «عَرَب تزوير الانتخابات العراقية» دون تقديم ادلة ووثائق تُثبت هذه الاتهام، على الرغم من أن الكاظمي لم يكن منافساً انتخابياً وفضل ان يقف على الحياد بالنسبة الكتل المتنافسة. وبذلك يكون له قصب السبق بين رؤساء الوزراء السابقين بوصفه أول شخصية رئيس وزراء فضلت عدم الترشح في الانتخابات. راجع:

بتاريخ 2021/10/22-Twitte - راجع تغريدات ابو علي العسكري على منصة

SHafaq.com 11/ 10 /2021 - راجع أيضاً:

2021 / 11 / 7 -al-Arabiya.net - راجع تغريدة ابو علي الولائي:

بتاريخ 2021/11/6 -youtube. راجع مقابلة الشيخ قيس الخزعلي على منصة

Al mayadeen.net.2021/11/14 - راجع أيضاً

على النتائج، وإذا ما أعلنت كما هي سيكون لكل حادث حديث»⁽¹⁾. وكما وضع عضو المكتب السياسي للعصائب سعد السعدي «لم نكن نعول على المبعوثة الاممية بلعب دور ايجابي في ملف الانتخابات، كونها أحد الشركاء اللاعبين بنتائج الانتخابات، فهي التي بعثت برسالة تهديد إلى المفوضية بأنها لن تعترف بنتائج الانتخابات إذا ما تغيرت بعد الطعون». ثم وضع بانها زارت الشيخ قيس الخزعلي في مكتبه «وعدت بدراسة الادلة وتقديمها لمجلس الامن، لكنها نقضت كل ما وعدت به وبالتالي سيكون موقفنا انقلابياً»⁽²⁾. في مقابل ذلك، صرحت السيدة جينين بلاسغارت في خطابها أمام الأمم المتحدة، والتي كان تصريحها مختلف تماماً: بان الانتخابات واجهتها صعوبات إلا أنها تمت بشكل جيد وشفافية عالية، ووجهت شكرها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على إدارتها لملف الانتخابات.

وبعد محاولة الاغتيال لم تعلن اي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم؛ فالكل تبرأ وأدان من الداخل والخارج، ولم يثبت حتى الآن من هو الفاعل. وفي يوم محاولة الاغتيال غرد الشيخ الخزعلي: «إننا نؤكد على ضرورة التحقيق من قبل لجنة فنية متخصصة... ويجب البحث عن المتنفذين ومعاقبتهم وفق القانون... لأنها أكيد محاولة لخلط الاوراق لمجيئها بعد يوم واحد على جريمة قتل المتظاهرين...»⁽³⁾. هذه التصريحات تعطي انطباع أن من يهدد هو الفاعل، وله مصلحة في محاولة الاغتيال، ومن البديهي أن يكون هذا أقرب تخمين وصل ويصل إليه الجميع. إن رئيس الوزراء لم يوجه اي اتهام بشكل مباشر، سوى تصريح قاله في اجتماعه مع مجلس الوزراء: «منعنا انزلاق العراق من حرب إقليمية... هناك من يحاول ان يعبث بأمن العراق ويريدها دولة عصابات، ونحن نريد بناء دولة». وقال أيضاً: «نبحث عن الجناة ونعرفهم جيداً وسوف نصل لكم...»⁽⁴⁾؟ ان الغموض لم يقف عند تصريح رئيس الوزراء بل اعترى كلمات مستشاره السياسي (مشرق عباس) في تغريدته له: «ان الاجهزة الامنية باتت لديها ادلة دامغة حول مسألة استهداف منزل الكاظمي، خلال ايام الكشف عن بعض الحقائق والافلام والصور والادلة عن عملية الاستهداف الغادر»⁽⁵⁾.

أعلنت الأجهزة الأمنية فيما بعد «أنها حددت ثلاثة اشخاص متهمين بالوقوف وراء المحاولة». وصرح السيد مقتدى الصدر بتغريدة له قائلاً: «مما لا ينبغي التغاضي عنه هو هيبة الدولة... ومن هنا صار لازماً الكشف عن المكشوف أعني الكشف عن التحقيقات الخاصة بهذا الملف والقاء القبض على الارهابيين... ومع عدم الكشف عن ذلك، فقد نضطر لكشفها مستقبلاً»⁽⁶⁾. إذا كانت الحكومة الممثلة برئيس وزراءها تعلم، والأجهزة الأمنية تلقي القبض عن ثلاثة متهمين، إذن لماذا لا يُكشف عن الجناة وإنزال العقوبة بحقهم وينتهي الموضوع؟ وفي تغريدته لرئيس الوزراء دعا فيها إلى «التهدئة وضبط النفس من الجميع، إذ قال: «انه مشروع فداء للعراق». هذا يعني أنه يخشى اعلان عمن هو السبب الرئيس في المحاولة وسلب هيبة الدولة؛ لأن هذا سيؤدي إلى التصادم، وهذا ما لم يردده خشية الانزلاق في الفوضى.

(1) تصريح رحيم العبودي. 2021 /SHafaq.com 1/ 21

(2) وكالة France International 2/ 12/ 2021/ France 24.com

(3) تصريح الشيخ قيس الخزعلي 2021 /NAS NEWS 7/11-، راجع أيضاً مقابلة على اليوتيوب بتاريخ 2021/11/7.

(4) تصريح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بتاريخ 2021/11/8، Algazeera.net

(5) مشرق عباس بتاريخ 2021/11/26، WWW.NAS.COM

(6) تصريح السيد مقتدى الصدر بتاريخ 2021/11/26، ARABI 21. COM

إذن، لماذا هذا التسوية وعدم كشف عن الحقائق؟ أليس من حق الشعب أن يعرف لأن هذا متعلق بمصيره ومستقبله؟ أليس من الآخر المتهم ان يدافع عن نفسه؟ وبناءً عليه، يمكن القول انه ليس من حق اي شخص ان يوجه الاتهام إلى الآخرين دون أدلة تثبت الفعل، هل ان الآخر هو قوة سياسية محلية مسلحة أم شبه مسلحة تحاول الاستيلاء على ادارة الحكم؟ أم أنها قوة خارجية تحاول السيطرة؟ ام انه صراع بين قوى خارجية تتصارع على ارض العراق؟ وطالما ان الادلة عند الحكومة وقادة أمنها ومستشاريها، هي (الحكومة) من تتحمل مسؤولية عدم الكشف عن الجناة.

7-2: مظاهرات السليمانية

لم يكن مستغربا ان يثور شباب محافظة السليمانية كرد فعل على الفساد المستشري لدى رجال السلطة في اقليم كردستان، أسوءً بشباب المحافظات الوسطى والجنوبية، وكلا المجموعتين من الشباب لم يختلفا وإن تعدد الأسباب فالهدف واحد، هو موقفهم من سلطة الفاسدين.

إن احتجاجات طلبة الجامعات في السليمانية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، والتي تبدو في ظاهرها المطالبة بإرجاع المنحة الجامعية للطلبة التي قطعت عليهم منذ عام 2014، وتحسين السكن الجامعي، والاهتمام بالتعليم العالي، إلا أنها بالحقيقة أكبر من ذلك؛ فهذه الاحتجاجات انفجار استمدت شعلتها من احتجاجات شباب تشرين في الوسط والجنوب، وهي احتجاجات بدأت تحركها منذ شباط (فبراير) 2011. وانضم اليهم فيما بعد شباب جامعات: أربيل ودهوك⁽¹⁾. ان وعي الشباب بشكل عام (في الجنوب أو الوسط أو الشمال)، تميز بوجود مشتركات فكرية ناضجة ذات مستوى عالي وهي: أولاً؛ مشترك وعي الاحساس والذي تسمى بـ «وعي التباين» الطبقي بينهم وبين رجال السلطة في عدم المساواة في توزيع الحقوق والامتيازات. لم يكن هذا التمايز الطبقي على اساس الانتاج الاجتماعي- الاقتصادي، بل على اساس الاستغلال المراكز الوظيفية في السلطة في نهب وسرقة المال العام. والذي من نتائجه غياب العدالة الاجتماعية. المشترك الثاني الذي يجمع الثائرين، هو غياب التعبير عن حرية الرأي. ان هذان المشتركان كانا الدافع في احتجاجات الشباب. ففي اقليم كردستان والذي يعاني مجتمعه من مستوى معاشي منخفض وفقير واضح حتى وصلت آخر احصائية للعاطلين عن العمل لهذا العام إلى (35%) وجلهم من الشباب⁽²⁾. مع العلم أن عدد سكان الاقليم يبلغ (10 ملايين نسمة). ثم أن نسبة الفقر بشكل عام لعام 2021 وصلت إلى (25%) بينما في اقليم كردستان وصلت النسبة (13%)⁽³⁾. والسؤال الذي يُطرح هنا هل ان الموارد الاقتصادية في الاقليم ضعيفة؟

إنَّ الاقليم يصدر يومياً (500) ألف برميل من النفط التي تصل وارداتها إلى (900) مليون دولار، تُضاف إليه واردات (20) منفذاً حدودياً، فضلاً عن نسبة 12% المقطوعة من الخزينة الاتحادية⁽⁴⁾. أين تذهب هذه الواردات؟ يوضح المعارض محمود ياسين الكردي المقيم في لندن في مقابلة تلفزيونية «ان (40 ألف) شخص هاجر من

(1) مراد كردستاني، القناة الألمانية 2021/11/25. D.W.arabic

(2) صابر عبد الكريم، مدير مكتب مفوضية حقوق الانسان في السليمانية 2022/1/29. Todaynewsiq.net

(3) عبد الحسين الهنداوي، 2021/3/27، Al-ain.com، ينظر أيضاً: الصندوق الوطني الأمريكي NED drawmedia. net

(4) سروة عبد الواحد، 2021/11/23 /t.me ULIQtrIraIraQ_

كردستان إلى أوروبا، وصل منهم (5 ألف) عن طريق بلاروسيا، وبولندا. وازداد (ان الشعب الكردي هاجر بشكل كبير مرتين، الأولى في عهد النظام السابق، والثانية الآن بسبب الفقر وبطش النظام الفاسد في الإقليم...»⁽¹⁾.

ان التبرير الذي تقدمه حكومة الاقليم كما يعلق مراد الكردي هو «فشلها في دفع الرواتب وقلة الخدمات به، هو ان حكومة بغداد لم تف بالتزاماتها المادية» ان وضع الخدمات سيء، ولم يحصل اي تطور اقتصادي يستفاد منه المجتمع الكردي، وكما عبرت عنه النائب سروة عبد الواحد حين قالت: برغم ان الاقليم تشكل منذ (30عاما)، لكن لم يحصل اي تطور اقتصادي خلال هذه المدة، وتستكمل قائلة: «ان البنائات الحديثة لا يسكنها اهالي كردستان العراق، وانما القادمون من خارجه أو المسؤولين الأكراد»⁽²⁾. يوحي ذلك بتشابه الوضع المعاشي والمعاونة الاقتصادية بين أهالي الوسط والجنوب وأهالي كردستان.

أما فيما يخص المشترك الثاني هو حرية التعبير عن الرأي، فإن غياب حرية التعبير هو القرين للتباين الطبقي، والذي يعاني منه الشباب ومنهم شباب كردستان وكما عبر عنه محمود ياسين الكردي قائلاً: «ماذا نعمل بالعمران من العمارات والفنادق والمستشفيات خاصة للعائلات الحاكمة والمسؤولين، إذا لم تكن هناك حرية للرأي والتعبير في هذه المدينة»⁽³⁾. وكما يوضح الباحث سليم سوزة عن غياب حرية التعبير في الصحافة الكردستانية قائلاً: «... ليس ثمة صحفي كردي يكتب رأياً ناقداً لسلطات الاقليم أو يمس بكلمة واحدة أحد إلا وأعتقل وأهين وسُجن»⁽⁴⁾. بناءً عليه، فإن الوضع في اقليم كردستان العراق لا يختلف عن اي محافظة عراقية من حيث المعاونة من الفساد بألوانه المختلفة والذي يضر بالدخل القومي، والمستوى المعاشي للمجتمع العراقي ككل.

أما سبب اشتداد الاحتجاجات في السليمانية بالذات وقبل بقية مدن الإقليم، فهو كما يوضحه الباحث سليم سوزة: «بأن حزب الاتحاد الكردستاني قد انتهى كحزب متماسك بعد وفاة جلال الطالباني، وانقسم الحزب عملياً إلى مجموعات وصلات عائلية وقبيلية يضمها الاتحاد شكلاً فقط... يفقد الاتحاد ناسه واتباعه وقيادته واحد تلو الآخر، فينتهي العراك على «الدخل» بين هيروخان وابنائها المدللين وبين جناح لاهور شيخ جنكي ومريديه». وستتناول بشيء من التفصيل هذا الصراع في المحور الآتي.

8-2: الصراع الداخلي بين اقطاب الاتحاد الوطني الكردستاني

بعد رحيل زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والرئيس العراقي الأسبق جلال طالباني (1933-2017) كشفت الاحداث عن فجوة كبيرة داخل الاتحاد، حيث الصراعات الداخلية ما بين اقطاب الحزب. فهناك صراع داخل عائلة الطالباني، وهناك صراع الأقطاب الخارجية، والصراع على قيادة الحزب بين افراد العائلة هو الاعمق، ومن ذلك الصراع ما حدث في النصف الثاني من عام 2021 إذ تصاعد صراع قطبي الاتحاد الوطني الكردستاني على رئاسة الحزب بين (بافيل جلال طالباني)، و(لاهور شيخ جنكي طالباني). وقد وصف الصراع هذا بـ«الانقلاب

(1) محمود ياسين الكوردي، 23/11/2021 مقابلة في الـ BBC

(2) سروة عبد الواحد، مصدر سبق ذكره.

(3) محمود ياسين الكوردي، مصدر سبق ذكره.

(4) سروة عبد الواحد، مصدر سبق ذكره.

الأبيض» من قبل بافيل طالباني على لاهور شيخ جنكي، وصلت إلى إصدار مذكرة اعتقال بحق شيخ جنكي، من محكمة السليمانية بتهم مختلفة، منها التجسس لصالح جهات لم يُعلن عنها، وتوظيف أشخاص وهميين في الأجهزة الأمنية التي يديرها، إلى جانب اتهام ضباط وحاشية موالية له بالتورط في انتهاكات. هناك عدة مسائل تتعلق بالصراع بين اقطاب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني سنناقشها من خلال الآتي:

1. الاقطاب المتصارعة داخل عائلة الطالباني

شهد حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي خلافاً حادة من الأمينين العامين المُشتركين للحزب، بافيل طالباني. وفي المؤتمر الرابع لحزب الاتحاد الوطني الكردي، الذي عُقد في مدينة السليمانية في 21 كانون الاول (ديسمبر) 2019، أُنتخب كل من (بافيل طالباني) و(لاهور طالباني) كأمينين عامين مُشتركين للحزب. وأشارت تقارير من إقليم كردستان العراق أن هناك صراعاً محتدماً داخل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الشريك في إدارة الإقليم، وصل إلى حد التلويح بالمواجهة العسكرية. وعلى إثر هذا الصراع قرر الاتحاد، استبعاد الرئيس المشترك لاهور شيخ جنكي وأربعة آخرين من أعضاء القيادة، وهم: شقيقه (أراس شيخ جنكي طالباني)، إضافة إلى عضو مجلس النواب السابق (آلاء طالباني)، والقيادي (زينو محمود)، و(شادمان ملا حسن)، على أثر الأزمة الداخلية التي تعصف بالحزب وأدت إلى تعرض عدد من القياديين، بينهم ملا بختيار، لمحاولات اغتيال أثناء إقامته في ألمانيا، ووصف ملا بختيار بمحاولة الاغتيال بـ «المخجلة والأكثر مرارة كونها جاءت من قبل من يفترض أنهم رفاق في خندق النضال ذاته»⁽¹⁾. وتعرض بافيل طالباني بعد أقل من عام إلى محاولة الاغتيال بالسُم أيضاً نقل إثرها إلى المستشفى، واتهم لاهور شيخ جنكي بالتدبير لمحاولة اغتيال الطالباني.

ان مرض مام جلال طالباني ثم رحيله، وضع الاتحاد تحت قيادتين، وهذا اول مواطن الضعف التي بدت واضحة في قيادة الاتحاد الامر الذي يرجعه بعض الباحثين إلى أسباب مختلفة، ومنهم الباحث والناشط الكردي همبار عبد الرحمن والذي قال: «إن المؤسسة الأمنية المُتصارعة عليها هي مجرد أداة ومظاهر للمسألة، لكن الجوهر هو أن القيادي لاهور شيخ جنكي، وأثناء فترة المرض المديد لعمه الرئيس جلال الطالباني، استولى على معظم المراكز الحساسة والقيادات الحزبية الاجتماعية والشبابية، لدرجة أن بافيل طالباني أثناء مؤتمر الحزب، لم يتمكن من إزاحته من قيادة الحزب، وتوافق معه على القيادة المشتركة». ويضيف عبد الرحمن «يسعى طالباني لأن يسحب المزيد من السلطات والمؤسسات ومصادر الأموال التي تحت سيطرة ابن عمه، لجعله قيادياً عادياً ضمن الحزب، يمكن التحكم به، وهو أمر يعرفه شيخ جنكي تماماً، ويحاول التمسك بالمؤسسات التي تحمي مكانته ضمن القيادة. ويدل ذلك على انعدام أي دور للقيادات الحزبية الأخرى، وارتباط الحزب بالصراع العائلي فحسب». في حين يرى المحلل والأكاديمي زيرفان برواري، «أن الصراع داخل الاتحاد الوطني الكردستاني هو صراع على النفوذ والسلطة»، مشيراً إلى أن: «النقطة الرئيسة في هذا الصراع هو كل طرف يحاول السيطرة على مناطق نفوذ الاتحاد الوطني خصوصاً فيما يتعلق بالقوات الأمنية والمصادر الاقتصادية لخدمة المصالح الفردية أو تقوية اشخاص معينين فضلاً عن السيطرة على صناعة قرار الاتحاد الوطني»⁽²⁾.

(1) Mawazin.net 202113/ 11 /

(2) المصدر السابق نفسه.

2. أسباب الصراع داخل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

بدأت الخلافات تطفو على المشهد الكردي بعد أن قرر بافيل طالباني تعيين شخصية مُقربة منه لرئاسة «جهاز زانباري» الأمني، الذي يُعد بمثابة المركز الاستخباراتي الأكثر قوة، وكان قبل ذلك تحت قيادة الأمين العام الشريك لاهور شيخ جنكي. وهذا القرار يعني عزل محمد طالباني من قيادة الجهاز، القريب من القياديين الأمنيين المرتبطين بلاهور شيخ جنكي. وذكرت مصادر أن الإجراء لم يكن مجرد عزل، بل وصل الأمر إلى حد اعتقال رئيس الجهاز ومعه عدد من القياديين الأمنيين.

لكن معلومات من قيادة الحزب من محافظة كركوك، المقربة من شيخ جنكي، قالت بأن هذا الأخير كان قد أخلي سبيله بقرار منه مع عدد من الموقوفين الأمنيين، دون تشاور مع بافيل، الذي لم يكن مهتماً بالموضوع، لكنه استغل القضية وحاول وضع اليد على أهم جهاز أمني في المنطقة التي يسيطر عليها. كان من تداعيات ذلك الترقب والقلق والخوف من توجيه اصابع الاتهام إلى الكوادر المتقدمة للحزب، لعدم وضوح الرؤى وما سينجم عنه مستقبلاً. يأتي ذلك خوفاً على مصالحهم وما يتمتعون بها من امتيازات كبيرة وفرها لهم زعيم الحزب السابق جلال الطالباني لكسب ولائهم واحتوائهم واخضاعهم التام لهيئته، فقد كانت ولا تزال إدارة الأمور المالية والشركات والمصالح الكبيرة التابعة للحزب وواردات النفط والغاز والمنافذ الحدودية كلها كانت تحت السيطرة المطلقة لزعيم الحزب، ويتم تعيين المسؤولين عن ادارتها من ضمن افراد عائلته أو المقربين منه. ويمكن القول ان الثروات المالية والمصالح الضخمة هي سبب آخر الصراع المتصاعد اضافة إلى التوريث الحزبي الذي رسم لانتقاله عن طريق المؤتمر⁽¹⁾.

3. محاولات لتسوية الخلاف وسيناريوهات التصدع

في اثناء الصراع بين قطبي العائلة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني كانت هناك محاولات داخلية وخارجية لرأب الصدع وتسوية الخلاف بين القطبين المتصارعين. ومن أبرز المحاولات الداخلية هو تدخل الرئيس العراقي برهم صالح، هو احد ابرز قيادي الاتحاد الذي حاول تخفيف حدة التوتر والدعوة إلى ضبط النفس والتحذير من اللجوء إلى العنف في حل الصراع الحاصل على رئاسة الاتحاد، محاولاً في الوقت نفسه إيجاد تسوية في إدارة الاتحاد بعد التوصل الى تسوية موقته، ويبدو أن محاولة الرئيس صالح استطاعت ان تهدئ من التصادم لكنه ربما جاءت لصالح بافيل طالباني، وما يؤكد ذلك هو حجم التقارب والرضا الذي يحظى به صالح داخل الاتحاد والثقة من قبل عائلة الطالباني في أكثر من مناسبة ومنها في تجديد الثقة به كمرشح لرئاسة الجمهورية لدورة ثانية.

وعلى مستوى المحاولات الخارجية لتسوية الخلافات والتصادم الحاصل بين اقطاب الاتحاد، دخلت إيران بقوة بوصفها تمتلك علاقات وثيقة وتاريخية مع الحزب منذ تأسيسه في السبعينات مروراً في دعم الحزب ضد النظام العراقي البعثي المباد وصولاً لمرحلة تشكيل العملية السياسية، وعلى المستوى الآخر تدخلت أطراف دبلوماسية أمريكية على خط التهدئة والوساطة بين الفرقاء، إذ كشف القيادي في الاتحاد لطيف نيروي، عن مساع أميركية إضافة إلى المساع الإيرانية لحل الخلافات بين الرئيسين المشتركين للاتحاد، بافيل، ولاهور طالباني.

(1) صلاح كرميان، صحيفة ايلاف الالكترونية. 21 / 5 / 2021. Elaph.com

وقال نيروي، إن «وفداً أمريكياً رفيعاً عقد اجتماعاً مشتركاً مع رئيسي الاتحاد الوطني الكردستاني بافيل طالباني ولاهور شيخ جنكي في مدينة السليمانية»، مبيناً أن «الاجتماع توصل إلى نتائج ايجابية، إذ قرر الرئيسان الاستمرار في الاجتماعات لحل المشاكل القائمة»⁽¹⁾.

ومع هذه المحاولات لا تزال لغة التهديد والتخوين هي السائدة على المشهد السياسي الكردي بين الأحزاب الرئيسية بصورة عامة، وبين اقطاب الاتحاد بصورة خاصة، وهذا ما يبرهن على ان الحالة الحزبية في إقليم كردستان تعاني هي الأخرى من حالة التشرذم والانشقاقات الداخلية لأسباب تتعلق بالنفوذ والصراع على المناصب والمصالح الشخصية والحزبية.

4. أثر الصراع في تراجع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني داخل إقليم كردستان العراق وبغداد

مع غياب زعيم ومؤسس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني، والتصدعات والانشقاقات والتصادم بين اقطابه، فقد تراجع الاتحاد كثيراً على مستوى التأييد الشعبي، وما يبرهن ما أفرزته الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021. إن هذا التراجع بالتأكيد يصب في صالح قوى أخرى داخل إقليم كردستان ولعل أبرزها تلك التي انشقت عن الاتحاد؛ مثل حركة التغيير وكذلك في صالح غريمه السياسي الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يحاول منذ انتخابات عام 2018 وصولاً إلى الانتخابات المبكرة بتغيير معادلة الحكم على مستوى منصب رئاسة الجمهورية، بحكم التقدم الذي أحرزه في الانتخابات البرلمانية، من ثم فإنّ الصراع الحاصل داخل حزب الاتحاد أثر بصورة مباشرة في موقع الحزب داخل الإقليم وخارجه.

أن الصراع داخل حزب الاتحاد أثر في أكثر من معادلة داخل إقليم كردستان ابتداءً من الاستقرار السياسي في محافظة السليمانية، وإذا ما تطور هذا الصراع قد يؤثر في عموم إقليم كردستان بوصف الاتحاد شريك رئيس داخل حكومة الإقليم، وأن حدوث أي خلل في توازنات القوى بينه وبين الديمقراطي الكردستاني سيؤثر في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الإقليم⁽²⁾. فضلاً عن ان استمرار الصراع أثر سلباً في حصد الاتحاد لأصوات جماهيره خلال الانتخابات، وقد يؤدي إلى تقسيم الجماهير إلى قسمين يدعم أحدهما توجهات لاهور شيخ جنكي، والآخر يدعم بافيل وأخيه قوباد طالباني، وسوف تتشتت الأصوات إذا ما تطور هذا الصراع. وقد يؤثر هذا الصراع بشكل مباشر في الأدوار المقسمة بين الأقطاب والقوى السياسية الأساسية في بغداد.

9-2: اجندة العام الجديد 2022

بقيت العملية السياسية عرجاء منذ تأسيسها في ظروف مضطربة في ظل الأسس القانونية والدستورية التي اعتمدها، وعلى الأعراف السياسية بين المجموعات السياسية بتوجهاتها الدينية والطائفية والعرقية وحتى الليبرالية. وبما ان الانتخابات البرلمانية الخامسة في تشرين الأول (أكتوبر) 2021 شهدت متغيرات كثيرة من ضمنها التحول السياسي الذي تمثل بصعود قوة جديدة، وتراجع أخرى، فمن المفترض ان يحمل عام 2022

(1) لطيف نيروي، 3/ 8/ 2021/ IQiraq.news

(2) المصدر السابق نفسه.

اجندات تصحيح مسار العملية السياسية ونظامها الدستوري والقانوني من خلال المهام المناطة بأعضاء مجلس النواب الجدد بشتى مسمياتها وانتماؤهم وتوجهاتهم بالسعي إلى إصلاح الخلل في العملية السياسية، وهذا يتوجب البدء أولاً بالتعديلات الدستورية المهمة من خلال رفع الغموض عن العديد من المواد الدستورية وشكل نظام الحكم، وإعادة هيكلة المؤسسات السيادية والدستورية.

وعلى الرغم من انها ليست مهمة سهلة لكن إذا ما توفرت الإرادة الوطنية فمن الممكن ان يكون هناك تصحيح لبعض مسارات الفشل على مختلف الصُّعد لا سيما الدستورية منها، والتشريعية، والتنفيذية وما يرتبط بذلك من المؤسسات، فضلاً عن إصلاح السلطة القضائية، ومن ثم التوجه إلى مراحل أخرى من الإصلاح السياسي والإداري بالقضاء على الفساد الإداري والمالي، ومحاسبة الفاسدين. وفي ضوء ذلك، يمكن تحديد التحديات والاستحقاقات للمرحلة القادمة، وسبل معالجتهما وآفاق المشهد السياسي في العراق خلال العام القادم 2022 من خلال المحاور الآتية:

1. مشكلات العام القادم

هناك أكثر من سيناريو قد يرسم معالم العام 2022 على المستوى السياسي؛ ففي ضوء نتائج الانتخابات والتي لا تزال تلقي بظلالها على العملية السياسية، في ضوء ما يطرحه التيار الصدري وبدعم حلفائه من الكرد (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، والسنة (تحالف السيادة) من إدارة العملية السياسية بنظام (الأغلبية الوطنية)، وانطلاقاً من اختيار رئيس مجلس النواب ونائبه، مروراً برئيس الجمهورية، صولاً إلى اختيار رئيس الوزراء بمرشح يختاره التيار الصدري. في مقابل ذلك يطرح الإطار التنسيقي، الحكومة التوافقية، وكلا الطرفين يصران على ربهما في ضوء تهديد الصدر بالذهاب إلى خيار المعارضة، وتهديد الإطار التنسيقي بتشكيل ما يسمى بـ(الثلاث المعطل) وهو نسخة مستوردة من التجربة السياسية في لبنان.

وبذلك، يمكن إطلاق أكثر من سيناريو لاستشراف المشهد السياسي في العام القادم.

السيناريو الأول: هو عدم الاستقرار السياسي والامن إذا ما فشل مشروع الإطار التنسيقي في تشكيل الحكومة التوافقية، وقد نكون امام سيناريو عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الأمني خصوصاً في محافظات الوسط والجنوب، وما يدل على ذلك جملة من الحوادث الأمنية التي شهدتها مقرات الأحزاب السياسية في بغداد، وكذلك الحوادث والاعتقال في محافظة ميسان جنوب العراق وهو ما دعا إليه الصدر في تغريده له إلى التهدئة بين العصائب بزعامة الشيخ قيس الخزعلي، والتيار الصدري في محافظة ميسان قائلاً: «انهم اخوة ولن تفرقهم السياسة»، أو مثلما حدث مع استهداف بنيه حزبية أو مؤسسات حكومية مثل استهداف مطار بغداد الدولي بست صواريخ، هذا مثلاً عن سيناريو الانفلات الأمني الذي قد يثار بصورة اكبر لأسباب سياسية مما قد يهدد امن الدولة والسلم الأهلي.

السيناريو الثاني: قد تشهد العملية السياسية استقراراً سياسياً نسبياً في ضوء تفاهم الأطراف واعتراف بالواقع السياسي الذي رسمته نتائج الانتخابات، وهذا متوقف على ما ستقدمه الكتل السياسية على المستويين التشريعي والتنفيذي. إذا ما اتجهت الكتل السياسية برسم خارطة طريق سياسية واقتصادية للمرحلة المقبلة

وبتوجه تشريعي وتنفيذي في تقديم مصلحة البلد فوق المصالح الحزبية والفئوية، ولا ننسى إذا ما تكمن احد التحالفات الرئيسية من تشكيل الحكومة، ستكون مراقبة من قبل مجلس النواب، وفي الوقت نفسه إذا ما تكمن احد التحالفات ونحن هنا نتحدث عن التحالف الثلاثي الذي يضم التيار الصدري، والسيادة، والحزب الديمقراطي الكردستاني من جانب، والاطار التنسيقي والاتحاد الوطني الكردستاني، وكتل صغيرة وبعض النواب المستقلين من جانب اخر، ونعلم ان التحالف الثلاثي يمتلك اغلبيه داخل مجلس النواب ومن ثم فإن السلطة التنفيذية ستكون مدعومة ومراقبة من قبل هذا التحالف وقد نكون امام سلطة تنفيذية قوية باستطاعتها معالجة الملفات والمشاكل التي سادت العملية السياسية والمشاكل الأخرى التي تخص واقع المجتمع بمختلف القطاعات الخدمية والصحية والتربوية والتعليمية والصناعية وما إلى ذلك. من جانب اخر هذا الاستقرار المفترض لابد ان تسوده لغة سيادة القانون والاحتكام إليه والابتعاد عن التوسل بالأدوات الخشنة ومن ثم يزيد مشهد العنف مشاكل إضافية لواقع العملية السياسية ومخارجاتها. وبعد أكثر من ثمانية عشر عاما من عدم الاستقرار وتراجع في معالجة مشاكل الدولة وتردي الأداء التشريعي والبرلماني يأمل أبناء العراق مع انعقاد مجلس النواب بدورته الخامسة في ان يسود الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقدم في مختلف الأصعدة واقع البلد.

2. استحقاقات العام القادم

هناك الكثير الاستحقاقات (الاعمال والمشاريع والبرامج) تنتظر البلورة والتخطيط، ومن ثم المصادقة التشريعية، في عام 2022 ومن اهم هذه استحقاقات:

أ. التعديلات الدستورية والتشريعية

إن العديد من المشاكل السياسية التي ارفقت النظام السياسي، والعملية السياسية في العراق، راجعه إلى غموض الدستور العراقي لعام 2005 النافذ، وكثرة الشكاوى والطعون وطلب التفسير المقدم إلى المحكمة الاتحادية العليا في العراق دليل واضح على ذلك. ناهيك عن المشاكل التي تتعلق بالتجربة البرلمانية، وشكل النظام السياسي في العراق وعدم انسجامها مع تطلعات أبناء الشعب العراقي في الاستقرار السياسي والوصول إلى الحكم الرشيد. من هنا لا بد للدورة النيابية الحالية (الخامسة) التي انتخبت من قبل الشعب من اخذ موضوعة التعديلات الدستورية برؤية وطنية جادة وحقيقية، من خلال تشكيل لجان من خبراء الفقه الدستوري والعلوم السياسية وعلماء الاجتماع، تُحدّد زمنيا وتضع معايير المواطنة، وحقوق الانسان، والاستقرار السياسي والأمني، والحكم الرشيد على أولويات أبواب ومواد الدستور العراقي النافذ المراد تعديلها. فضلاً عن ذلك، هناك جملة من القوانين تنتظر التشريع أو التعديل من قبل مجلس النواب، ومن ضمنها قانون الموازنة الاتحادية.

ب. إيجاد برنامج حكومي يقدم الحلول الاقتصادية وأولويات الاعمار وتنمية القطاعين الخاص والعام

هناك استحقاقات وطنية ينتظرها المواطن بفارغ الصبر تتمثل بمعالجات مشكلة البطالة، والمشاكل الاجتماعية المترتبة عليها، إلى جانب معالجة الملفات الخدمية التي تعد ذات صلة بحياة المواطن، مثل ملفات: الطاقة، والقطاعات الصحية، والتربية والتعليم، وتقديم حلول استراتيجية على المديين القصير والطويل، وردع

كل المحاولات الحزبية التي تحاول تعطيل هذه الملفات الخدمية المهمة عبر الاعمال التجارية على حساب المواطن. لذا أصبح ملف الخدمات من الملفات الضاغطة اجتماعياً. فضلاً عن ضرورة النهوض بالاقتصاد والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع، والاستفادة في ذلك من الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط عالمياً.

3. سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات

إذا ما توفرت الإرادة الوطنية للقوى السياسية داخل مجلس النواب، لا سيما مع التغيير الذي أحدثته الانتخابات المبكرة، فمن الممكن معالجة المشاكل، والتقدم في إيجاد ما يعالج الاستحقاقات الوطنية والدستورية والاجتماعية في المرحلة القادمة. ولعل من أبرز السبل لمواجهة هذه التحديات والمشاكل والاستحقاقات هي:

أ. وجود رؤية استراتيجية

المرحلة القادمة تتطلب وضع الحلول الاستراتيجية لتتجاوز بالبلد من مشكلاته السياسية والاجتماعية والخدمية، عبر وضع استراتيجية من خلال التعاون بين السلطات الثلاثة، ومؤسسات الدولة ذات الصلة إلى جانب القطاع الخاص والخبرات الوطنية داخل العراق وخارجه للنهوض بالبلد من مشكلاته برؤية استراتيجية قوامها الاستقرار السياسي والنهوض الاقتصادي على وفق خطة مدروسة لمدة زمنية محددة والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، والافحالة عدم الاستقرار السياسي، وتساعد حالة الصراع السياسي على السلطة خصوصاً بعد افرازات الانتخابات النيابية الأخيرة، والانفلات الأمني، إضافة إلى انعدام الخدمات، سيشكل تحدياً جديداً يضاف إلى التحديات والمشاكل التي شهدتها البلد وتُركت دون حلول مما اثرت موجات سخط غاضبة كادت ان تعصف بكل العملية السياسية.

ب. سيادة القانون وتحقيق الحكم الرشيد

من ضرورات الاستقرار السياسي والقضاء على الحوادث الأمنية الناجمة عن الخلل السياسي، والتغول الحزبي، والنزاعات القبلية هو بفرض القانون على الجميع. والمضي بذلك يبدأ من الجانب السياسي، من طريق تطبيق قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015، وتقنين عمل مؤسسات الدولة لا سيما الأمنية منها، وتشريع القوانين التي من الممكن ان تنظم العمل السياسي والحزبي والانتخابي من أجل الوصول إلى الحكم الرشيد القائم على الاستقرار السياسي، والعدالة الاجتماعية، والرفاهية الاقتصادية لعموم المواطنين على وفق مبادئ العدل، والكفاءة، والعمل، ومراعاة الحالات الاجتماعية من فقر وعوز وضرر.

وهنالك خطوات أخرى يمكن أن نعدّها جزءاً من الحل وهي: الاولى: إجبار الاحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية على تثقيف مرشحيها سياسياً وقانونياً، وتدريبهم على الثقافة والعمل الديمقراطي، وتعدّهم بالشكل المطلوب قبل تقديمهم للمشاركة في الانتخابات. والثانية: تتولى جهة حكومية رسمية مثل مجلس القضاء الاعلى، بالاستعانة بالمؤسسات الاكاديمية، تدريب المرشحين لعضوية مجلس النواب واطلاعهم بشكل جديّ على أهمية دورهم ووظائفه السياسية، والاجتماعية، والقانونية للنائب. مع اجراء اختبارات الكفاءة لهم. ومن ثم فإنّ هذه الإجراءات يمكن أن تمهد الأرضية لإقامة الحكم الرشيد.

ج. الثورة الإدارية والقضاء على الفساد والروتين

بات من الواضح لدى كل المراقبين، والمواطنين بشكل عام، ان هناك خللاً كبيراً في الجانب الإداري في مؤسسات الدولة يتمثل في تفشي الفساد الإداري والمالي، والروتين، والمحسوبية، والزبائنية، والواسطة وما شابه، إضافة إلى مسائل أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها. فبعض المواقع والمناصب وحتى الدرجات الوظيفية، كانت وما تزال، تباع وتشترى. وسبب ذلك يتمثل في أن تولي الوظائف والمناصب الإدارية قائم على الزبائنية الحزبية وليس على الكفاءة، والنزاهة، والاستحقاق. لذا فالخلل الكبير الذي أصاب مؤسسات الدولة من اعلى قمة فيها إلى القاعدة يجب أن تتم معالجته في المرحلة القادمة، ويقع ذلك على عاتق القوى الوطنية التي يتوجب عليها إعادة النظر في الجانب الإداري من خلال تعليمات وتشريعات جديدة تكون بمثابة ثورة على هذا الجانب المترهل؛ فالناس تريد ان تكون المرحلة القادمة مرحلة عمل وبناء ونهوض، ومرحلة حل المشكلات، وهذا لا يكون إلا بتوفر البنية الإدارية القائمة على أسس صحيحة تتقدم فيها الخيارات الوطنية على المصالح الشخصية والفتوية والحزبية.